

## الجمعية العامة

### الدورة الرابعة والخمسون



## الجلسة العامة ٢٠

الجمعة، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب ..... (ناميبيا)

### افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

وعبر القرن الماضي، خطت البشرية خطوات غير مسبوقة في تقدمها العام. وقد أوضحت بقوة لا مثيل لها ما يتمتع به العقل البشري من عبقرية خلاقية وإمكانات. ولكنها في الوقت نفسه، للأسف، سلطت الضوء على الإخفاقات الكامنة للبشرية التي تمثل الأسباب الجذرية للاضطرابات الاجتماعية والسياسية الهائلة، وتزايد حدة المشاكل العالمية، وبرزت تحديات جديدة.

إن أحد أهم إنجازات القرن العشرين تأسيس الأمم المتحدة، بإطارها القانوني الذي لا غنى عنه وآلياتها التي توفر لها الأدوات لتنظيم العمل الجماعي الذي تقوم به الدول من أجل مواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية.

وطاجيكستان تود أن ترى تعزيز الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها باعتباره الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومما يجيب في وقته تماما ويعتبر مفيدا، أن نعيد التفكير بشكل فلسفي، ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، في الدروس التي تعلمناها حتى نضع المعايير المبدئية لنظام عالمي للمستقبل ولوضع برنامج عمل لوضعها موضع التنفيذ.

خطاب يدلي به السيد إيموالي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في هذا الصباح، ستستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية طاجيكستان.

اصطحب السيد إيموالي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيموالي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس رحمانوف (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيدي، على انتخابكم في منصبكم الهام رئيسا للجمعية العامة. ونحن على افتناع بأنه بفضل ما تتحلون به من حكمة وخبرة فإنكم ستقودون مداولات هذا المحفل الهام.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبالتالي، فإن الطريق مفتوح الآن نحو المزيد من تعزيز أساسيات التنمية الديمقراطية السلمية.

وفي هذا الإطار ذي الأهمية الحيوية، نتطلع في الأشهر القليلة المقبلة إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في طاجيكستان، نأمل أن تكون ناجحة بالمساعدة الضرورية من الأمم المتحدة ومن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الآن، وأكثر من أي وقت مضى، تحتاج عملية السلام في طاجيكستان إلى دعم نشط، وبخاصة إلى مساعدة مادية ومالية من المجتمع الدولي. ونأمل أن نرى قريباً تحسناً في الوضع، حيث أن الدول المانحة خصصت نسبة صغيرة فقط من الاعتمادات التي تعهدت بالتبرع بها استجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لطاجيكستان. ونود أيضاً أن نعرب عن الأمل في أن يتحقق التأييد الكامل لمشروع القرار المتعلق بمنح مساعدة دولية من أجل مشاريع ما بعد انتهاء الصراع في طاجيكستان وذلك في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، كما حدث في سنوات سابقة.

إن حكومة طاجيكستان، بالرغم من المصاعب الكبيرة، ظلت تنفذ باستمرار برنامج إصلاحات اقتصادية بغية إقامة اقتصاد سوقي فعّال. كما يجري، الخطوة تلو الخطوة، وضع إطار قانوني مناسب لتوفير مناخ موات لتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وللاستثمارات الأجنبية، ولتعزيز المؤسسات السوقية، بما في ذلك في مجالات التمويل والشؤون المصرفية.

وتلقى جهود حكومتنا دعماً من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وعدد من المؤسسات والوكالات المالية والاقتصادية الدولية الأخرى ذات السلطة والنفوذ. وفي هذه المرحلة الجديدة من مراحل التنمية الناجمة عن التحول في نظامنا الاقتصادي والسياسي، فإننا في طاجيكستان نعتمد على المجتمع الدولي في مدنا بأكثر ما يمكنه من الدعم والمساعدة.

ومما يدعو إلى الأسف العميق ذلك التفاوت في القيمة التي تعطى للحياة البشرية وللمأساة الإنسانية، إذ تعتمد على وجودهما في أوروبا أو في أي مكان آخر. فإذا تفجرت بؤرة من بؤر التوتر في أوروبا جرى احتواؤها والقضاء عليها على الفور. وهذا أمر عظيم. ومع ذلك، فإنه يصعب علينا بصفة خاصة أن نفهمه في ضوء

إننا نرى العديد من الأفكار القيمة المثيرة بشكل متبادل في مبادرات مثل عقد مؤتمر القمة الألفي في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة عام ٢٠٠٠؛ واقتراح روسيا بوضع مفهوم للسلام في القرن الحادي والعشرين؛ وفكرة إيران الخاصة بإجراء حوار بين الحضارات؛ وخطط عدد من الدول فيما يتعلق بثقافة السلم، ومبادرات أخرى.

وطاجيكستان تنوي، من جانبها، مواصلة الإسهام بقدر طاقتها، في هذا المسعى الفكري الذي يستهدف تشجيع جميع الدول على المشاركة بجهودها والتركيز على المجالات الرئيسية للتعاون الدولي.

إن شعب طاجيكستان، وقد فاز باستقلاله منذ ثمانين سنوات، أعلن اختياره المؤيد للديمقراطية. ومع أن تحركنا نحو إصلاح النظام السياسي وتحولات السوق في المجالات الاقتصادية والسياسية مر باختبار دقيق، وبالرغم من جميع المصاعب، فإننا ارتفعنا إلى مستوى التحدي. واليوم يمكننا أن نقول بحزم إننا لن نحيد أبداً عن الطريق الذي اخترناه لبناء مجتمع ديمقراطي، ملتزم بالقانون وعلما في طاجيكستان.

وآخر دليل على هذا نتائج الاستفتاء الشعبي بشأن التعديلات المقترحة إدخالها على دستور جمهورية طاجيكستان، الذي أجري يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي، والتي أظهرت التأييد المتنامي لجهود الحكومة لإحلال سلام، واتفاق دائم بيننا، وعلى هذا الأساس، بناء مجتمع مدني وإنشاء مؤسسات ديمقراطية مستقرة.

هناك العديد من الدول التي احتاجت إلى مئات السنين للوصول إلى مستوى اليوم من الديمقراطية. وطاجيكستان، شأنها شأن ديمقراطيات جديدة أو مستعادة أخرى، سيكون عليها أن تتخطى تلك المسافة في فترة أقصر من الوقت، بينما تتصدى تدريجياً للمهام الصعبة المعقدة في المجالات المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. ومن الواضح أن هذا سيتطلب دعماً كافياً منسقا في الوقت المناسب من الأمم المتحدة، ونحن نتطلع إلى ذلك الدعم.

وأود أن أذكر بارتياح كبير أن الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن إحلال السلم والاتفاق الوطني في طاجيكستان دخلت مرحلتها النهائية.

وفي بلدان كومنولث الدول المستقلة، فإن التعاون الفعال الثنائي والمتعدد الأطراف بصدد الرد على التدخل من جانب أفغانستان، وانتشار أيدولوجية الطالبان المقاتلين، وأسلحتهم، وجرائمهم، وإرهابهم، ومختلف أشكال تطرفهم في منطقتنا.

وأود أو أؤكد بصفة خاصة على جدية مشكلة المخدرات، خاصة وأن الحرب الممتدة في أفغانستان تحول هذا البلد إلى أحد المراكز الرئيسية للمخدرات في العالم. واختارت حركة طالبان طريقا خطرا إلى أقصى حد عندما حولت الأراضي التي تتحكم فيها إلى مصنع ومخزن هائل لإنتاج المخدرات وتوزيعها. ورغم مناشدات المجتمع الدولي أيضا، لا يزال مصنع الموت هذا يزيد من إنتاجه.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الجمعية العامة بالاقترح الذي تقدمت به في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/S-20/PV.2) بإنشاء "منطقة أمنية" حول أفغانستان تضع قوة تغطية بطول الطرق التي تخرج من خلالها المخدرات من ذلك البلد. وقد تولدت هذه الفكرة عن أنه نظرا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحالية في بلدنا، فإن حراسة حدود طاجيكستان مع أفغانستان، التي تبلغ ١ ٥٠٠ كيلومتر، ليست من الأمور البسيطة بالنسبة لطاجيكستان. كما أن هناك اتجاه نحو استعمال طاجيكستان ليس بوصفها طريق عبور للمخدرات فحسب، بل ومحطة لإعادة معالجتها أيضا؛ وهناك اتجاه حتى نحو التوسع في السوق بحيث تشمل مستهلكين من مواطني طاجيكستان؛ وكل هذا جزء من خطط المجموعات الإجرامية الدولية لزعزعة الحالة في بلدنا. وما زال معظم المخدرات التي تدخل أراضينا يوجّه للنقل عبر بلادنا إلى بلاد أخرى، وهي البلدان الأوروبية أساسا، من خلال روسيا وعبر القوقاز. وهذا يعني أن الحدود الأفغانية - الطاجيكية أول خط دفاعي لدول أخرى كثيرة، والجهود المشتركة التي يبذلها حرس الحدود الطاجيك والروس بغية سد ثغراته تخدم مصالح جزء كبير من المجتمع الدولي.

ونذكر بارتياح أن مناشدتنا لم تضع هباء، فطيلة العام الماضي كانت هناك طفرة في تعاون طاجيكستان مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات، الذي تنشط قيادته

الصراعات الواسعة النطاق التي تسفك فيها الدماء في آسيا طيلة عقود. وهل أفغانستان في الحقيقة مشكلة غير أوروبية - أفغانستان، التي تدمر مخدراتها حياة مئات الآلاف من البائسين، بمن فيهم من يعيشون في أوروبا؟ إن أفغانستان لا تشكل ألما ومأساة لآسيا فحسب، بل وأوروبا أيضا.

ويقلقنا أشد القلق الصراع المستمر داخل أفغانستان. ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لإعادة إرساء السلام في أفغانستان في أقرب وقت ممكن. ومن غير المتصور أن الحرب الأهلية التي دامت عشرين عاما، والتي أسفرت عن خسائر لا تعوض للشعب الأفغاني الذي يقاسي بالفعل منذ مدة طويلة، ستتحول إلى حرب مائة عام جديدة تستمر في الألفية الثالثة.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن الطريقة الوحيدة لإنهاء سفك الدماء الذي استمر مدة طويلة في أفغانستان تتأتى من خلال التوصل إلى تسوية سياسية للصراع يكون حجر الزاوية فيها تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل وتحمي مصالح كل المجموعات والطبقات السياسية والعرقية والدينية في المجتمع الأفغاني.

ونحن على ثقة من أن الهدف الأساسي لكل تسوية للصراع في أفغانستان يجب أن يوجّه صوب تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة بوصفها الوسيط الرئيسي بين الأطراف لاستعادة السلام ولتحقيق المصالحة الوطنية؛ أما جهود المنظمات الدولية الأخرى، وجهود الدول، فيجب أن تكمل جهود الأمم المتحدة وتعززها، لا أن تنعزل عنها، ولا أن تجري - وهو الأسوأ - في اتجاه مضاد لها.

وفي إطار تدعيم الدور الجوهري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية فيما يتعلق بأفغانستان، ينبغي لمجموعة الأصدقاء والجيران "الستهة زائد اثنين" أن تضاعف جهودها. ونعتقد أنه يتعيّن على مجلس الأمن أن يستعرض مرة أخرى وبدقة شديدة الحالة في أفغانستان وحولها، ويجب عليه أن يتخذ إجراء، بما في ذلك فرض جزاءات على من ينتهكون قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأفغانستان، التي تنجر في نيران الصراع، هي مصدر العديد من الأخطار التي تهدد استقرار الحالة في طاجيكستان، ووسط آسيا برمتها، وما يتعدى ذلك بكثير.

ونلاحظ مع الارتياح أن قيادة الأمانة العامة، وبصفة خاصة وكيل الأمين العام سيرجيو فييرا دي ميلو، تبدي اهتماما متزايدا بالتعاون مع بلدنا لدرء خطر وقوع كارثة طبيعية كبرى في منطقة وسط آسيا ذات صلة بمشكلة بحيرة ساريز.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الوقت قد حان لتركيز انتباه العالم على مسألة المياه العذبة بجميع جوانبها. وبالتالي اقترحت طاجيكستان أن تعلن سنة ٢٠٠٣ السنة الدولية للمياه. وكان الدافع وراء هذه المبادرة التدهور الخطير في وضع يعيش فيه ملايين الناس دون إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة، ولا يخفى على أحد أنه، بسبب تلوث المياه، يعيش نصف سكان العالم في ظروف غير صحية، وأكثر من خمسة ملايين شخص يموتون كل عام، وأكثر من ثلاثة بلايين يصابون بالأمراض. ومع زيادة السكان، تتزايد يوما بعد يوم احتمالات نشوب "حروب المياه" بين الدول للسيطرة على مصادر المياه العذبة. وهكذا نرى أن قضايا المياه والتحديات الأخرى في العصر الجديد ترتبط ارتباطا مباشرا بمشاكل الأمن في سياق التكافل.

كما أن مشكلة المياه، بالإضافة إلى جوانبها الإنسانية، لها أبعاد أخرى، وأبعاد اقتصادية وأيكولوجية بصفة خاصة. فالمياه هي تراثنا المشترك، ومن الضروري أن نكفل أن تتقاسم جميع الدول المسؤولية عن حفظه لصالح الأجيال المقبلة. والتعاون العالمي البناء يمكن أن يصبح بعدا سياسيا له قيمة في القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن يضمن ألا يكتسب هذا البعد جانبا عسكريا في يوم من الأيام.

ويحدونا الأمل في أن يستجيب المجتمع الدولي استجابة مؤاتية لمبادراتنا لحل مشاكل المياه التي تعد ذات أهمية حاسمة ليس فقط بالنسبة لـطاجيكستان - وهي غنية بمصادرها المائية، بل أيضا بالنسبة لأغلبية الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومن الحيوي إصلاح الصلات المقطوعة، وإنشاء نموذج جديد للعلاقات، وبخاصة في مجال النقل والاتصالات. ومعالجة تلك المهمة الأساسية سوف تقرر إلى حد بعيد مسار التطورات في الألفية المقبلة، في جميع دول وسط آسيا، بما فيها طاجيكستان، التي لا توجد لديها منافذ إلى البحر.

الآن، أكثر من أي وقت مضى، في دعم التدابير التي تتخذها حكومة طاجيكستان لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

وبموجب الاتفاقات والمشاريع التي جرى استحداثها والتوصل إليها بين حكومة طاجيكستان وهذا البرنامج، يجري تصميم عدد من الأنشطة المحددة لزيادة قدرات مكافحة المخدرات لدى جهات الشرطة والجهات العسكرية، ولا سيما الجهات التي تعمل في المناطق المتاخمة للحدود الأفغانية - الطاجيكية. وجرى إنشاء وكالة لمكافحة المخدرات مسؤولة مباشرة أمام رئيس الجمهورية. والتعاون بين طاجيكستان وبرنامج مراقبة المخدرات مثل رائع لكيفية تجميع الجهود للوقوف صفا واحدا في مكافحة شر من أفضح الشرور التي أصابت البشرية. ونرحب بهذا النوع من التعاون مع جميع الدول، والمنظمات والمؤسسات الدولية التي ترغب في ذلك.

وقد شهد العالم في الآونة الأخيرة أفعالا صفيقة ترتكب على أيدي إرهابيين دوليين يعملون بشكل متزايد تحت رايات التطرف السياسي والتعصب الديني. وطاجيكستان تتشاطر الرأي القائل بأن الكفاح ضد الإرهاب يمثل اليوم أكثر المشاكل التي تواجه البشرية إلحاحا. ويكفي أن نذكر بالحالة في أفغانستان التي تؤكد أن دولارات المخدرات تساعد على خلق بيئة مؤاتية للإرهاب. ونحن ندين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، ونرى من الضروري تنسيق إجراءات المجتمع العالمي بأسره من أجل استئصال هذه الآفة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ونعتقد أنه قد يكون من المفيد عقد مؤتمر في عام ٢٠٠٠، تحت إشراف الأمم المتحدة، لتحديد إجراءات منظمة مشتركة على الصعيد العالمي لمكافحة الإرهاب؛ وسناقش هذا الموضوع في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

لقد أيدت طاجيكستان دوما جهود الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة. ونحن نقدر اهتمام الأمم المتحدة المتعاضم بالمشاكل الإيكولوجية الخطيرة التي تواجه بلدنا وغيره من دول وسط آسيا. ونأمل في أن يساعد اقتراب عام ٢٠٠٠ الذي أعلنته الأمم المتحدة السنة الدولية للجبال، في تعبئة إمكانات المجتمع الدولي للمساعدة في حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الطبيعية للجبال. وهذا الموضوع يتسم بأهمية كبرى وخاصة بالنسبة لـطاجيكستان بصفتها بلدا يغلب عليه الطابع الجبلي.

**الرئيس:** (تكلم بالانكليزية) باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على البيان الذي أدلى به تواج.

اصطحب السيد إومالي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، من قاعة الجمعية العامة.

**البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)**

#### المناقشة العامة

**الرئيس:** (تكلم بالانكليزية) أعطي الكلمة بعد ذلك الى وزير خارجية بوتسوانا، معالي الأونرابل الفريق موباتي ميرافهي.

**السيد ميرافهي (بوتسوانا)** (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أهنئكم بحرارة بالغة، يا أخي العزيز، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. لقد كان بلدكم العظيم، ناميبيا، وزعيمه البارز الرئيس سام نوجوما في غاية الكرم حقاً للسماح لنا بالاستفادة من المعرفة والتجربة السخيتين اللتين تتقنهما بعد أن قضيت الجزء الأكبر من حياتك في هذه المؤسسة ونحن على ثقة من أن الدورة الرابعة والخمسين ستكون تحت قيادتكم الحاذقة بمثابة ذروة مناسبة لعقد مأساوي. ووفدي مستعد لأن يقدم إليكم كل الدعم الذي لا ريب في أنكم سوف تحتاجونه في الاضطلاع بمسؤولياتكم الشاقة.

ولقد نال سلفكم السيد ديديير أوبيرتي إعجابنا وامتناننا للطريقة المثلى التي ترأس بها الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ونحن نشكر بلده، أوروغواي، على السماح لنا بأن ننهل من حكيمته ونستفيد من مهاراته القيادية.

وواصل أميننا العام، السيد كوفي عنان، وفريقه في الأمانة العامة الوفاء بمسؤولياتهم بإخلاص وتفان. فالمشاكل التي تواجههم أو يسعون لحلها هي مشاكل ضخمة، ومع ذلك فإنهم يظلون غير هيابيين ونحن ندين لهم بكثير من الامتنان.

ونحن نرحب بيننا بحرارة بثلاثة أعضاء جدد في المنظمة، ناورو وكيريباس وتونغا. ونحن نرجو لهم أفضل التمنيات ونؤكد لهم صداقتنا وتضامننا.

لقد اكتسب شعبنا قوة جديدة من السلام والاستقرار. ويجري الآن إنشاء خط جديد للسكك الحديدية ومشاريع صناعية وبنية أساسية اجتماعية على طول طريق الحرير التاريخي العظيم القديم الذي يمر بأراضي طاجيكستان. وسنكمل هذا العام إنشاء طريق عابر للحدود سيتيح لنا إمكانية الوصول إلى البحر. وهذا هو إسهامنا في استعادة الاتصال المباشر بين الأفراد والشعوب على طول طريق عتيق كان يمثل في العصور الوسطى جسرا بين الشرق والغرب، وجعل من الممكن إقامة حوار بين الحضارات.

ونتوقع أن تتدفق السلع في الغد القريب على طول هذا الطريق في الاتجاهين. وهذا دون شك سوف ينهض بتفاهم أفضل فيما بين كل شعوب الشرق والغرب، وسيكون له أيضا أثر إيجابي في تعزيز الأمن والتعاون الإقليميين فيما بين البلدان المتجاورة في وسط آسيا.

لقد أثبتت التجربة أن عودة الإنسان إلى جذوره تكون دائما وسيلة قوية للعلاج الروحي وخاصة بالنسبة لأولئك الذين تغلبوا على مأساة حرب بين الأشقاء وبدأوا يدخلون فترة من التعمير النشط بعد انتهاء الصراع. ونحن الآن في مرحلة تجديد شامل، وبناء مجتمع ديمقراطي جديد، ونرجع بنظرنا مرة أخرى إلى تاريخنا الطويل. وفي وقت تقترب فيه عملية المصالحة الوطنية من هدفها، بدعم نشط من الأمم المتحدة، يحتفل بلدنا بمرور ١٠٠ سنة على تأسيس دولة السامانيين التي أذنت بميلاد الطاجيك كدولة. ونود أن نعرب عن تقديرنا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ولجميع الدول والمنظمات الدولية التي استجابت لندائنا، وأيدت جهودنا للاضطلاع بأنشطة دولية تكرر لهذا الاحتفال التاريخي.

إن عصر السامانيين لم يكن فحسب عصرا تميّز بازدهار منقطع النظير في العلوم والثقافة والفلسفة، وبيزوغ الطاجيك كدولة، بل كان أيضا موعد ميلاد وازدهار حركة العصور الوسطى الإنسانية التي طالما أثرت حضارة العالم.

واسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في الألفية الثالثة، التي اقتربت جدا الآن، وسوف تضيئ المثل الإنسانية للمجتمع العالمي الطريق الشاق إلى السلام العالمي والتنمية المستدامة، والبناء السلمي.

وهذا هو السبب في أننا نرحب في نهاية هذه المدة الطويلة بإنهاء الحكم العسكري في نيجيريا، وهو البلد الذي لا يمكن إنكار أهميته لقارتنا وللعالم أجمع. ومن شأن وجود ديمقراطية حية في نيجيريا أن يؤثر بقوة ليس فقط على منطقة غرب أفريقيا، وإنما أيضا على القارة ككل.

ونحن نتعهد بتقديم دعمنا إلى أشقائنا وشقيقاتنا في نيجيريا في كفاحهم لتعزيز ديمقراطيتهم وإعادة بناء اقتصادهم وكذلك في إنعاش مؤسساتهم. ونحن نؤكد مقننا للانقلابات والحكم العسكري ونمتدح قرار منظمة الوحدة الأفريقية المتخذ في الجزائر والقاضي بأنه من الآن فصاعدا سوف يواجه هؤلاء الذين يطيحون بالحكومات بطرق خلاف الانتخابات الديمقراطية العزل من مجتمعنا الأفريقي.

ونحن نرحب بالتوقيع الذي تم مؤخرا في توغو على اتفاق سلام بين حكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا والثوار. ونحن نتفهم بالكامل الظروف التي أرغمت الرئيس كايا على توقيع اتفاق السلام هذا. ونأمل أن يجلب الاتفاق السلام إلى سيراليون. ونحن نحث المجتمع الدولي على المساهمة بسخاء في إصلاح وتعمير هذا البلد المدمر.

وتبقى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى غير مستقرة على الرغم من التوقيع مؤخرا على اتفاق لإنهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعد توقيع الاتفاق من حكومتها وحلفائها في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والثوار، الخطوة الأولى في رحلة صعبة نحو السلام في أفريقيا الوسطى.

بيد أن الاتفاق لن يسفر عن شيء ما لم يحظ بدعم المجتمع الدولي بالكامل، ولا سيما دعم الأمم المتحدة. ومن ثم فإننا نحث مجلس الأمن على أن يشارك بشكل فعال، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، في تنفيذ اتفاق لوساكا بالكامل. إن الوقت أمر جوهري.

إن حالة أنغولا بالغة السوء، فإن انسحاب الأمم المتحدة من هذا البلد الذي تدور فيه حرب مدمرة قد ترك فراغا شجع على نشوب صراع من أفضع الصراعات التي تعاني منها أفريقيا. وغياب بعثة الأمم

ورغم الأوهام الكثيرة في أصيل هذا القرن المضطرب - الحروب الأهلية، والإرهاب المتفشي في أماكن كثيرة، والأعمال الوحشية الأخرى التي ترتكب ضد الملايين من البشر في جميع أرجاء العالم - فقد أحرزنا تقدما يستحق الثناء في السنوات القليلة الماضية في صيانة السلام والأمن العالميين، ودعم الحرية والديمقراطية. ولقد نظم عدد متزايد من دول العالم انتخابات ناجحة في السنوات القليلة الماضية، الكثير منها بمساعدة الأمم المتحدة. وبعد أسبوعين، سيوفر بلدي بوتسوانا، لمواطنيه، للمرة السابعة على التوالي في جيل واحد، فرصة أخرى لممارسة حقهم الديمقراطي في اختيار قياداتهم.

وربما لا تكون التعددية السياسية قد تأصلت في جميع أركان العالم، ولكنها بلا ريب تأسر خيال الشعوب التواقفة إلى الحرية. فقد أصبحت السلاح المختار ضد الظلم، وهي سلاح قوي في هذا. وبالطبع فإن الديمقراطية ليست بالضرورة دواء عاما، غير قابل للتزييف، لجميع العيوب المجتمعية التي تشوب تراثنا الطبيعي كبشر، ولكننا نؤمن بأن السلام لا يمكن أن يسود إلا في المجتمعات التي تحمي فيها حقوق جميع المواطنين ويسمح لها بأكمل تعبير ممكن بموجب القانون. فالسلام شرط للتنمية، وللتنمية المستدامة.

وعند الاستقلال في عام ١٩٦٦، كان ينظر إلى بوتسوانا بوصفها حالة مذلة لعاجز، أفقر فقراء الدول الأفريقية الآخذة في الظهور. وكانت رغبتنا أن نكون أحرارا في تلك الظروف الاقتصادية والسياسية المشؤومة موضع سخرية من أولئك الذين لم يريدوا لنا أكثر من أمنية انتحارية.

واليوم، وبعد جيل فقط، يفتخر بلدي بأن له واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم، بفضل السلام والاستقرار اللذين نتمتع بهما منذ الاستقلال، والاستخدام الحكيم لمواردنا الضئيلة التي وهبتها، لحسن الحظ، بلدنا المليء بالصحارى والمعرض للجفاف.

وكانت الديمقراطية أسلوبا للحياة وطبيعة ثانية في بوتسوانا. ويعود إليها الفضل في سلامنا واستقرارنا. ولا يمكننا، بالطبع، أن ننسى الدعم الذي منحه إلينا المجتمع الدولي ولا سيما أثناء السنوات المبكرة لاستقلالنا.

إندونيسيا في العام الماضي بشأن السماح لشعب تيمور الشرقية بأن يقرر مصيره كما يتراءى له باعتبار أنه يشكل قرارا حكيما بالغ الأهمية. ولقد أثينا على إندونيسيا لاتخاذ هذا القرار الذي ندرك تمام الإدراك أنه لم يكن من السهل عليها اتخاذه.

وقد تلا هذا القرار التوقيع على اتفاق بالغ الأهمية بالقدر نفسه في أيار/ مايو من هذا العام بين حكومتي إندونيسيا والبرتغال من جهة، والأمم المتحدة من جهة أخرى، يقوم في إطاره شعب تيمور الشرقية بالبت في مستقبله من خلال استفتاء. ومن ثم، فقد خيبت آمالنا، وهو أقل ما يمكن أن يقال في هذا الشأن، تلك الأحداث المفجعة التي تلت إجراء الاستفتاء. إن إطلاق الميليشيات على السكان الأبرياء الذين أدلوا بأصواتهم بهذا القدر الكبير من الكرامة والهدوء في استفتاء دعت إليه إندونيسيا والأمم المتحدة، إنما خيب بشدة آمال أصدقاء إندونيسيا، ومنهم بلادي ذاتها. إن تدمير ديلى، عاصمة تيمور الشرقية، والمناطق المحيطة بها على أيدي الميليشيات ليس مدعاة للفخر لأي أحد، بما في ذلك إندونيسيا، كما أنه يستحق الشجب.

والآن وبعد أن أعلن سكان تيمور الشرقية دون لبس عما يفضلونه، وهو الاستقلال، ينبغي أن نقدم لهم كل المساعدة التي يحتاجون إليها لكي يحققوا تطلعاتهم دون إعاقة. وينبغي أن تقوم علاقة ودية بين دولة تيمور الشرقية التي ستصبح مستقلة بعد وقت وجيز، وبين جمهورية إندونيسيا، ونحن نأمل أن يحدث ذلك.

إن بث الحياة من جديد في مذكرة واي ريفر وتنفيذها في الآونة الأخيرة إنما يشكلان حافزا لعملية السلام الجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويشير ذلك أملنا فيما يتعلق بالمرحلة النهائية للمفاوضات التي بدأت تواتر، ونحن نحث السلطات الإسرائيلية والفلسطينيين على مواصلة السعي الى إحلال السلام في الشرق الأوسط.

لقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية انتشار عقد مؤتمرات القمة والمؤتمرات الكبرى بهدف بناء توافق في الآراء بشأن قضايا بالغة التنوع الى حد تناولها قضايا المرأة والتنمية وقضايا الشباب والبيئة، وحقوق الإنسان، والسكان والتنمية الاجتماعية،

المتحدة للتحقق في أنغولا، لم يعد من الممكن تحديد عدد الضحايا ونطاق المجاعة والتشوهات بصفة عامة، الناجمة عن الأمراض والألغام في أنغولا على وجه الدقة، بيد أننا ندعو المجتمع الدولي الى تكثيف جهوده لكي يضع حدا لهذه المأساة. كما أننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه لن يمكن وضع حد لها إلا من خلال التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا.

وإننا لندعو أيضا من لا يزال منا يقدم الدعم الى متمردى سافيمبي الى أن يتوقفوا عن ذلك، ينبغي لنا أن نتعاون جميعا لكي نكمل تحقيق فعالية الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا).

وفي هذا الصدد، نرحب بقيام مجلس الأمن مؤخرا بإنشاء أفرقة للتحقيق في انتهاكات الجزاءات المفروضة على يونيتا. وللتوصل الى سبل فعالة لتشددها، ويحدونا وطيد الأمل في أن تتمكن هذه الأفرقة، لا من الكشف عن هوية تجار الموت الذين يتعاملون مع يونيتا فحسب، بل وأن تقدم إلينا النصح أيضا في مجال ردع أولئك الذين ينتهكون جزاءات الأمم المتحدة، عن تحدي إرادة المجتمع الدولي.

إن الحرب الدامية التي تدور رحاها بين جارين في أفريقيا الشرقية هما إرتيريا وإثيوبيا، إنما تشهد الآن هدوءا مؤقتا فيما نجتمع هنا. بيد أننا ما زلنا نرى، في واقع الأمر، أن لا معنى لهذه الحرب الفظيعة، إنها حرب بين شقيقين كان من السهل عليهما أن يجلسا معا لمناقشة أية مشاكل قد تكون نشأت بينهما. وإننا لنحث البلدين الأفريقيين الزميلين على أن يتعانقا في إطار اتفاق السلم الذي تم التوصل إليه بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية وأن يتصالحا.

إن مسألة الصحراء الغربية مدرجة على جدول أعمالنا منذ وقت أطول مما يلزم، ونحن نحث الأطراف في النزاع على أن يضاعفوا من جهودهم لكي ينتهوا من عملية تحديد الهوية لكي يمكن إجراء الاستفتاء لأغراض البت في مستقبل الصحراء الغربية مرة واحدة وإلى الأبد، وفقا لما دعا إليه مؤتمر قمة الجزائر.

لقد أشاد بلدي - ومن المؤكد العديد من البلدان الأخرى في جميع أرجاء العالم - بالقرار الذي اتخذته

الكافي للفرص المتاحة والتحديات التي نواجهها. ولكي نفعل ذلك، ينبغي لنا أن نسعى بنشاط إلى إعداد استراتيجيات تزيد من إمكاناتنا فيما يتعلق بالتجارة، ونحن نحتاج أيضا إلى زيادة إنتاجية قوتنا العاملة والنهوض بنوعية مواردنا البشرية. ومن الأهمية الحاسمة أن ندعم خلال عملنا على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، الأركان الأساسية للديمقراطية والحكم السليم في كل وقت، وألا نضحي بها أبدا.

وفي قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في الجزائر العاصمة، ناقش رؤساؤنا مناقشة موضوعية طرق تسخير قوى العولمة لكي تعود بالفائدة على المنطقة الأفريقية، وتحقق الرخاء لشعوبنا، والتزموا رسميا بالعمل على أن يكفلوا ألا تحول العولمة أفريقيا إلى مراقب مهمش للأحداث. بيد أننا نسلم بأنه إذا ما كان لنا أن نتحرك إلى الأمام، ينبغي أن يعمل معنا المجتمع الدولي وبشكل كامل. ولن يشكل ذلك بأي حال مجرد صدقة، بل إنه سيشكل استثمارا في السلم والأمن العالميين.

إن الأمم المتحدة، بوصفها منتدى عالميا، في موقع فريد يتيح لها أن تدعم التعاون الدولي من خلال التصدي للتحديات الإنمائية في سياق التكافل. بيد أنه لن يمكن تحقيق ذلك ما لم توفر للأمم المتحدة الموارد المالية الكافية. ونحن نلاحظ بقلق عميق أن موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الفرع التنفيذي الأول للأمم المتحدة، تتناقص بشكل مستمر.

إن أعدادا كبيرة من البشر تعيش في فقر مدقع. كما يموت العديد منهم أيضا نتيجة لإصابتهم بأمراض يمكن الوقاية منها، من قبيل مرضي السل والملاريا. وما زالت البطالة منتشرة، وبخاصة بين شبابنا.

ولا تزال احتمالات النمو والانتعاش الاقتصادي في أفريقيا محيطة بسبب الدين الخارجي المتزايد. وعلى الرغم من جهود الغوث العديدة لم يتحقق حتى الآن حل دائم للمشكلة. ويعترف وفد بلادي بالجهود التي تبذل من خلال مبادرة ١٩٩٦ الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع أن هذه المبادرة يمكن أن تكون حافزا للسعي إلى حل إلا أنها لا يمكن أن تكون حلا. وبغية الوصول إلى لب مشكلة الدين من الضروري أن يدرك الدائنون والمدينون خطورة المشكلة وأن

والمستوطنات البشرية، والتعليم والصحة. كما عقدنا أيضا مؤتمرات لأغراض التصدي للأخطار الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل وتكثيف الحملة ضد الألغام الأرضية. ولو كانت مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات تشكل وحدها حلا للمشاكل التي يعاني منها العالم، لسكان كوكبنا قد أصبح الآن مكانا رائعا للعيش فيه بيد أن ذلك ليس هو الحال مطلقا.

قد تكون الحرب الباردة قد انتهت، بيد أن الخطر أو التهديد القديم لأمن الإنسانية الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل ما زال قائما. ويزيده سوءا كما هو الحال دائما، بناء الأسلحة التقليدية الذي يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس. ونحث مرة أخرى من يهمهم الأمر على أن يظهروا إرادة والتزاما سياسيين من خلال اتخاذ تدابير تدريجية لخفض الأسلحة النووية على الساحة الدولية مع العمل على بلوغ هدف إزالتها في نهاية الأمر.

إن اعتماد منظمة الوحدة الأفريقية معاهدة بليندانا وإنشاء المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية، قد أوضحا التزام أفريقيا بالتوصل إلى صك قانوني ملزم في وقت مبكر لأغراض تجنب الأخطار الناجمة عن الأسلحة النووية. ونحن سنواصل العمل بتفان مع شركائنا في العالم النامي في مجال متابعة الجهود التي تهدف إلى أن يتخلص نصف الكرة الجنوبي من كل أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

وما زالت الألغام الأرضية تفضي إلى تشويه وقتل الأبرياء. وينبغي أن نضاعف جهودنا لأغراض حظر إنتاجها وتخزينها واستخدامها. وينبغي أن نصبح جميعا أطرافا في اتفاقية عام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

لقد أصبحت التحديات الإنمائية أكثر ترويعا في عالم العولمة الذي نعيش فيه اليوم. إن تكامل الأسواق والنقل السريع للتكنولوجيا وغيرها من المبتكرات وكذلك المجموعة المتنوعة الكبيرة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتربط جميعها بين دولنا وتفرض على كل شعوبنا مصيرا مشتركا. ولكي تبقى في عالم تسوده المنافسة، علينا نحن الدول في العالم النامي أن نستجيب في الوقت اللازم وبالشكل



أنتقل الآن إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة، واسمحوا لي أن أقول بإيجاز ما يلي: الرجل الحكيم يتكيف مع الظروف مثلما تأخذ المياه شكل الإناء الذي يحتويها. هذا ما يقوله مثل صيني، وأعتقد أنه من البديهي أن تتكيف الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن التابع لها مع العصر الذي توجد فيه اليوم. وأعتقد أيضا أن الحقيقة المتمثلة في أن التكوين غير الديمقراطي لمجلس الأمن يعد إهانة للغالبية العظمى لأعضاء هذه المنظمة أمر بديهي يعترف به أيضا حتى الذين يرون - إذا ما سمح لهم - الإبقاء على هذه الهيئة الهامة على حالها.

وتطالب أفريقيا أن تمثل تمثيلا عادلا في مجلس الأمن في فئتي العضوية، ولن نكف عن المطالبة بثلاث مقاعد إضافية غير دائمة وبمقعدين دائمين على الأقل.

واسمحوا لي، سيدي، أن أختتم بياني متمنيا لكم كل خير في توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين وأؤكد لكم أن التزامنا بالأمم المتحدة سيظل قويا كما كان دائما. إنني على يقين من أننا جميعا نتفق على أن هذه المنظمة لا غنى عنها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية وشؤون العبادات في بوليفيا، معالي السيد خافيير موريو دي لا روشا.

السيد موريو دي لا روشا (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): رجال الإنديز ينعمون النظر في السماوات ليفكوا مغاليق المستقبل ولينبأوا به. وإذا ما نظروا اليوم إلى السماء فقد لا يتمكنون من فهم الرسالة المكتوبة هناك. فهناك من ناحية الوعد بازدهار لا حدود له بعد أن تمكن الإنسان من السيطرة، فيما يبدو، على الطبيعة وعلى البيئة التي يعيش فيها بفضل الخطوات الرائعة في المعرفة والتدفق المستمر للبيانات والموارد المالية والتحول المذهل في وسائل الانتقال والاتصالات ونمو مملكة الحرية وإعادة تأكيد القيم الديمقراطية على مستوى عالمي.

ومن ناحية أخرى فإن الألفية الجديدة تأتي ومعها علامات مقلقة. فالأزمات المالية تزداد تواترا وتزداد حدة. والفجوات بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا. ويسود الفوضى والخوف وعدم اليقين جزءا

يعملوا معا للتوصل إلى تسوية تفضي إلى نتائج طويلة الأجل.

إننا نقدر الجهود التي تبذلها مؤسسات بريتون وودز ودور الحكومات المانحة في تناول مشكلة الدين، ونقدر خاصة الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخرا في نيروبي عاصمة كينيا تحت رئاسة رئيس بوتسوانا السيد فستوس موغا، ونأمل أن تجرى متابعة نتائج هذه الحلقة الدراسية. ومع ذلك لا نزال نرى أن الحل الدائم لمشكلة الدين في أفريقيا يتجاوز كثيرا مجرد إعادة جدولة فترة دفع الدين إلى إلغائه والإعفاء منه كلية.

إن المعدل المزعج لانتشار مرض الإيدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، يعتبر دون شك أكثر المشاكل إزعاجا وإلحاحا التي تواجه أفريقيا جنوب الصحراء. وبوتسوانا أحد البلدان التي ابتليت بشدة بهذا المرض. وتضطلع حكومة بلادي بحملة وطنية قوية من ميدان الإعلام والتعليم لمكافحة هذا المرض المهلك. والإنجازات التي تحققت حتى الآن في قطاع الصحة وفي الاقتصاد أصبحت معرضة للخطر.

إن النهوض بالمرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة لم يتحققا حتى الآن في مجتمعات كثيرة. فلا تزال النساء والفتيات يتعرضن لجميع أنواع القسوة.

ومحنة الملايين من الأطفال الذين يجندون بالإكراه في الجيوش في مختلف أنحاء العالم تعتبر مأساة كبيرة. وصور الأطفال الذين يجندون بالإكراه ويدربون للمشاركة في حروب لا معنى لها يتسبب في نشوبها الحمقى من البالغين مجردنا من الشخصية الإنسانية. وينبغي أن نبذل كل جهد لتعويق هذه الممارسة الضارة ومعاقبة الذين يصرون على ارتكابها. وتؤيد حكومة بوتسوانا تأييدا كاملا عمل الممثل الخاص للأمم العام المعني بمسألة الأطفال في النزاعات المسلحة، وتلتزم التزاما كاملا بدعم جميع الصكوك القانونية الدولية المعنية بحقوق الطفل. ويعلق وفدي أهمية كبيرة على هذه المسائل ويحث مجتمع الأمم هنا على المشاركة معا في الجهود الرامية إلى البحث عن حلول لهذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

دون أساس متين للإصلاح السياسي. والواقع، أنه استنادا إلى ذلك الأساس السياسي، وإلى الإرادة الشعبية التي تمثلها الأحزاب، أمكننا أن نخطو خطوات هائلة في تحديث الاقتصاد البولييفي وجعله متيحاً للفرص. وقد سيطرنا على التضخم. وتفاوضنا مجدداً حول عبء ديوننا الخارجية وخفضنا. وحولنا السيطرة على الشركات العامة إلى القطاع الخاص، وهيأنا الظروف لتحقيق التنمية المستدامة لبوليفيا.

غير أنه عندما بدأ لنا أننا حصلنا على الزخم اللازم للشروع في تلك التنمية، نشأت الأزمة الآسيوية بما لها من آثار على منطقتنا، وأبطأت فجأة معدل نمونا بعد قرابة عقد من الزيادة المتواضعة في نصيب الفرد من الدخل. ومما لا شك فيه أن هذه العاصفة ستمضي، إلا أنه ليس بوسعي أن أنكر أن التوقعات المشروعة لتحقيق التنمية قد تأثرت بهذه العودة المفاجئة وغير المتوقعة للمخاوف القديمة.

إننا نعرف كيف تمكنت بوليفيا من السيطرة على اقتصادها، وقد سبق أن استمعتم إلى أرقام تبين كيف نمت احتياطياتنا، وطريقة تخفيض عجزنا المالي، والآلية التي مكنتنا من تخفيض معدل التضخم من نسبة ٢٠٠٠ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى ٤ في المائة فقط في عام ١٩٩٨، وأكتفي هنا بذكر أهم البيانات.

ومع ذلك، هناك أمور أخرى يتم التفاوض عنها أحيانا. وأحد هذه الأمور أن عملية التحول الهيكلي تحتاج إلى مثابرة ووقت. وقد ثابرت بوليفيا بالفعل، ربما لأنها كانت قد خاضت تجارب عويصة. ومع ذلك، كان من الضروري أن تنقضي فترة تزيد على عقد من الزمن للخروج من هذه الحالة الطارئة. والأمر الثاني هو أن ما تم بناؤه في سنوات من التضحيات يمكن أن يضيع في لحظة من الإهمال أو التهور.

ومع وجود كل القيود والصعوبات التي انطوت عليها عملية التحول التي بدأت في أوائل الثمانينات، فقد تحسنت أحوال المعيشة للبوليفيين تحسنا كبيرا، كما نرى في البيانات التي نشرت في آخر تقرير للأمم المتحدة عن التنمية البشرية. فزاد الإنفاق الحكومي على التعليم من ٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ إلى ٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٧. واستؤصلت تقريبا شأفة الأمية بين الشباب ممن هم دون سن ١٥ سنة. وفي الفترة بين

كبيرا من العالم، وبالتالي فإننا نرى للعلمة وجهين: وجها واعداء وآخر يتهددنا بالخطر.

ونشعر في أمريكا اللاتينية بآثار وجهي العملية في حدة فريدة. فأزمة الأسواق المالية والانخفاض المستمر في أسعار السلع الأساسية أصابت اقتصادات مجتمعاتنا في الصميم وعرضتها لضغوط لا تحتمل في بعض الحالات. ويبدو أن كل شيء قد تغير ولا يجرؤ كثيرون على توقع المستقبل.

ومع ذلك فمن حق الرجال والنساء في أمريكا اللاتينية أن يأملوا في المستقبل. ويبقى بلدي دائما في حالة تفاؤل حذر. ومنذ سنوات غير قليلة شعرت بوليفيا بحدة المأساة التي تؤثر على أمم أخرى في أمريكا اللاتينية. فقد تواطأت التجارة غير المشروعة بالمخدرات والدين الخارجي وانهارت صناعة التعدين والأزمة التي يعاني منها النظام السياسي في خلق صورة من الفوضى والكره بدت غير قابلة للتذليل.

وما فعلناه منذ ذلك الحين ينتمي إلى الماضي، وسألخصه هنا لا لشيء إلا لنشاط تجربتنا، لأن عملنا لا يزال طويلا ويبدو وكأنه لم يبدأ إلا الآن.

فقد قرر شعب بوليفيا، المتعصب من المواجهة السياسية العقيمة المضنية، أن يسير في طريق التعاون والحوار، وحكومات الائتلاف التي قام النظام السياسي على أساسها وترعرع في كنفها منذ أوائل الثمانينات أكدت صحة الشكل الدستوري القديم، ولكنها أظهرت أيضا أن نصوص القانون لا قيمة لها إذا لم تكن مشربة بالروح التي أملتته. وبروح السعي إلى توافق آراء تؤكد الدستور السياسي وكفل الاستقلال الحقيقي للمحكمة الانتخابية الوطنية وأنشئت المحكمة الدستورية والمجلس القضائي وديوان المظالم، وأخيرا اندمجت المؤسسات والمنظمات الاجتماعية في المناقشات المتعلقة بالقضايا الرئيسية التي تؤثر في الأمة، وبدأت حوارا دعا إليه الرئيس هوغو بانزر، عند بدء ولايته، لدعم عمل الحكومة بتوافق آراء مدني واسع النطاق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موريل (سيشيل).

إن النتيجة الأولى التي يمكن استخلاصها من هذا التلخيص السريع هي أنه لا يمكن تحديث الاقتصاد

بوليفيا بأن سرطان الاتجار بالمخدرات لا بد من استئصاله من جسد المجتمع الوطني.

ويعود الفضل إلى الرئيس بانزر في تفسير ذلك القرار وجعله شيئا ملموسا وسياسة الدولة لا يمكن الرجوع عنها. وقد طبقه دون أن يدخل أدنى تعديل في هيكل المؤسسات الديمقراطية ودون مساس بروح السلم والأمن المدنيين، التي يتمتع بها بلدي لحسن الطالع. وتمت السيطرة على حالات الاحتكاك التي نشأت بين حين وآخر في أول الأمر، وأمرت قوات الشرطة بأن تنفذ مهامها مع أقصى درجات الاحترام لحقوق الإنسان.

لقد أشار المجتمع الدولي إلى الاستراتيجية البوليفية بوصفها من أنجح الاستراتيجيات العملية في القارة. ومع ذلك، لا بد لي من القول بأن هذه المهمة لم تستكمل بعد، ودعمها ضروري لإيجاد مصادر للعمل وتهيئة فرص للتنمية المنتجة والقانونية للمزارعين الذين لم يعد لهم أي ارتباط بزراعة أوراق الكولا. وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نعلن أننا انتصرنا.

وينتهي القرن الحالي في أمريكا اللاتينية بأبناء سارة عن اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه بين إكوادور وبيرو والإعلان بأن شيلي وبيرو في سبيلهما إلى إنهاء سنوات من العمل الصبور قريبا جدا من أجل حسم المسائل المعلقة منذ إبرام معاهدة عام ١٩٢٩. ولا ريب أن هذه أحداث هامة جدا، لا بد من أن نضيف إليها المعاهدات التي بموجبها حسمت الأرجنتين وشيلي نزاعاتهما على طول حدودهما المشتركة. وبهذه الطريقة تكون بلدان هذا الجزء من أمريكا الجنوبية قد غيرت تركة المجابهات والصراعات التي خلفها رجال ينتمون إلى أزمنة وظروف مختلفة.

ومع ذلك، ما زال هناك جرح فاغر في ضمير أمريكا يتمثل في حالة الظلم الذي جعل بوليفيا بلدا ليس له أي منفذ بحري، وهي حالة مستمرة منذ أكثر من قرن. ويعلم السادة الأعضاء تماما كيف فقدت بوليفيا الشريط الساحلي الطويل الذي كانت تتمتع به عند نيلها الاستقلال، والتكلفة الباهظة التي يمثلها ضياع ذلك الشريط لتنمية بلدي. ومما لا شك فيه أن هذه المسألة تشكل أحد الأسباب الرئيسية لتخلف بوليفيا، كما أوضحت بمزيد من التفصيل والدقة في رسالتي في العام الماضي.

عامي ١٩٧٦ و ١٩٩٧ انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ١٤٤ إلى ٦٩ من بين كل ١٠٠٠ طفل من المواليد الأحياء، وزاد متوسط العمر المتوقع من ٤٥ سنة إلى ٦١ سنة في نفس الفترة. ومع ذلك، لا بد لنا من أن نقول إن معدل النمو ما زال غير كاف وغير منصف.

وكما هو الحال في بلدان أخرى، ركزت التنمية على قطاع بعينه في المجتمع البوليفي. ولهذا، أصبحت مكافحة الفقر المهمة الرئيسية لحكومة الرئيس بانزر. وبالتالي، فإن حجر الزاوية في استراتيجية التنمية يتمثل في المشاركة النشطة لنفس القطاعات التي أهملت في اختيار السبل والوسائل المعنية عن طريق آلية تطبيق اللامركزية الذكية والنشطة. وهناك وعي كامل بأن الوصول إلى وسائل الإنتاج ينبغي أن يضاف إلى الجهود التي بذلت بالفعل في تخصيص الموارد للسياسات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

وعندما بدأنا المرحلة الديمقراطية التي وصفناها توا في بداية عقد الثمانينات، ألقى الاتجار غير المشروع بالمخدرات ظلًا قاتما على عملية التنمية في بوليفيا. وفي لحظة حاسمة من لحظات الانهيار التي أصابت عمليات تعدين القصدير، استخدمت زراعة أوراق الكولا الآلاف من أسر العمال العاطلين، وأصبحت مصدر دخل أساسي للاقتصاد البوليفي. إلا أن ما هو أسوأ من ذلك أن المخاطرة بأن يتسلل الاتجار بالمخدرات إلى النظام الاقتصادي والسياسي أصبحت أمرا ممكنا حقيقيا.

وتختلف الحالة اليوم اختلافا جذريا. فسوف تخرج بوليفيا من حلقة الكوكا - كوكايين تلك في غضون السنوات الثلاث المقبلة في إطار الجدول الزمني الذي وضعه الرئيس بانزر لنفسه عندما بدأت ولايته رغم شكوك الجميع، أصدقاء وناقدا.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٧ تجاوزت مساحة الأراضي التي تشغلها مزارع الكوكا ٤٠٠٠٠ هكتار. وفي الأشهر الـ ٢٥ التي انقضت منذ بدء تنفيذ "خطة الكرامة" تمت إزالة ٢٥ ٠٠٠ هكتار من تلك المساحة، بينما سيتم إزالة الـ ١٥ ٠٠٠ هكتار المتبقية في التواريخ المحددة في الجدول الزمني الموضوع أو قبلها. إن نجاح تلك الخطة الذي لا مرأى فيه يمكن أن تعلقه قناعة شعب

يدور أساساً حول آليات تقنية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وهي آليات تختلف فيها المفاوضات عما كانت عليه في الماضي.

وإن دورها نفسه كنظام أمن جماعي يبدو في بعض الأحيان وقد حجبته التصرفات الفردية من بلدان أو مجموعات من البلدان تريد لخطتها أن تسود على الآلية العالمية.

وإنني أورد ذكر هذه التغييرات هنا كحجة فقط في تأييد الحاجة إلى التفكير في إصلاح المنظومة، كعملية تهدف لإنشائها من جديد، وليس فقط محاولة لإيقاف عقارب الساعة بدافع من الرؤية المشبعة بالحنين إلى الماضي. وأنا مقتنع بأن هذه هي رؤية الساسة الذين يمثلون الأمم المتحدة والذين سيؤتي عملهم الصبور والمثابر ثماره قريباً وليس بعيداً.

وبوليفيا، بالطبع، كشأنها دائماً، مستعدة لتقديم إسهامها القوي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في ملاوي، معالي الأونرابل براون مبيغنجيرا.

السيد مبيغنجيرا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): لقد تولى رئيس الجمعية زمام القيادة في لحظة حاسمة، حيث نوشك على دخول الألفية الجديدة. ونحن على وشك مغادرة قرن أسفر عن جوانب إيجابية وأخرى سلبية للتجربة الإنسانية. ففي الجانب السلبي، تميز هذا القرن بالاستعمار، والصراع المسلح، والعنصرية والتمييز العنصري، والفصل العنصري، والديكتاتورية، والمحرق، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والتعصب الديني وغير ذلك من أنواع الشرور. وفي أعقاب تلك الحوادث فقد العديد من البشر، وخاصة النساء والأطفال، حياتهم، وشوهوا، ولحق بهم الأذى، وجردوا من إنسانيتهم، وشردوا وأجبروا على البحث عن ملجأ. وعانت الفقر والتخلف الإنمائي خراباً.

ومن ناحية أخرى أبدى الجنس البشري إحساساً بالشهامة في التغلب على المعاناة واليأس. فقد بذلنا جهوداً قوية للغاية في القضاء على الرق، والاستعمار، والتمييز العنصري والفصل العنصري. وعملنا جاهدين

وأستطيع أن أؤكد أن بلدي بذل كل الجهود الممكنة لإيجاد حل ودي وسلمي للحالة التي جعلته بلداً لا ساحلياً. ونحن لم نترك باباً إلا وطرقناه في كل محفل شاركت فيه بوليفيا. إننا نتمسك بطلبنا بأن نتاح لنا فرصة الوصول السيادي إلى المحيط الهادئ استناداً إلى حجج قانونية وتاريخية وسياسية واقتصادية لا يمكن دحضها.

لقد سعى بلدي، متحملاً بقدر متعاضد من التفاني والمثابرة، إلى الاتصال بشيلي والدخول في مفاوضات مباشرة معها من أجل التوصل إلى حل ودي عن طريق الحوار، من شأنه أن يلبي احتياجات البلدين. وفي القرن العشرين وحده بدأنا ما لا يقل عن خمس جولات مفاوضات ثنائية. ومما يؤسف له أنه لم تكمل أي من هذه الجولات بالنجاح لأسباب لا يتعين على ذكرها الآن. لقد ذكرت ما تقدم فقط لأبين أن هذا الدرب قد تم ارتياده بدعم من بلدان صديقة لشيلي وبوليفيا، وإن شيلي وافقت رسمياً على منح بوليفيا منفذاً سيادياً إلى المحيط الهادئ، وطريق هذا المنفذ معروف.

والآن ونحن على عتبة قرن جديد، قررت بوليفيا أن تصر على الدعوة إلى حوار مباشر من شأنه أن يشمل جميع المواضيع المتصلة بعلاقتنا مع شيلي. وإنني على ثقة من أننا سنحدد قريباً جداً مع وزير الخارجية فالديس شروط ذلك الحوار، الذي ينبغي، في رأيي، أن يشمل النطاق الكامل لعلاقتنا، وأن يمدد طرق التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي الذي سيوحد بلدينا عندما تستعيد بوليفيا خاصيتها البحرية. إن تجارب الماضي لا تثبط هممتنا. ومجيء أزمنا جديدة، ورجال جدد، وحقائق واقعة جديدة ينبغي أن يجلب معه حلولاً جديدة. وهذا هو أملنا.

إن منظومة الأمم المتحدة، وهي من أهم منجزات هذا القرن، تقف الآن على عتبة ألفية جديدة، وهي تتعرض لتوترات عديدة. وقد ظلت مهمتها، كقناة لتوصيل المساعدة الإنمائية الرسمية، مكبلة بقيود الخصخصة لعمليات التمويل والتكنولوجيا التي تنتقل من البلدان المتقدمة إلى بلدان الأسواق الناشئة.

ويجري الآن تجاهل دورها كمحفز للتفاوض والحوار بين الشمال والجنوب وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل هيكل جديد ومختلف

في عام ١٩٩٤. وأتاح ترسيخ الديمقراطية في ملاوي لشعبنا فرصة لتعزيز الوحدة والتفاهم المشترك. ويتوفر لدينا الآن مناخ مؤات لاستغلال إمكانياتنا بالكامل والزيادة القصوى لإسهاماتنا في الجهود الإنمائية التي تبذلها الحكومة. ونحن نتمنى لجميع شعوب العالم، بغض النظر عن أصولها أن تتاح لها نفس الفرصة للتمتع بالحقوق والحريات التي يفخر الملاويون بأنهم يتمتعون بها اليوم.

إن حالة العالم، للأسف، لا تعطي أسبابا للتفاؤل، وليس هناك مجال للرضا عن النفس. وبقدر ما وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مقياسا للإنجاز المشترك وأدى إلى إبرام العديد من الصكوك الملزمة ذات الموضوعات المحددة، ينبغي أن يبذل كل جهد لضمان تنفيذ هذه الصكوك على نحو فعال. وينبغي لحقوق المرأة، والأطفال والمغوبونين، على وجه الخصوص، أن تعطى معناها العملي على أكمل وجه.

وإذ نحتفل بالذكرى العشرين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ينبغي أن نعيد تأكيد التزامنا باتخاذ جميع التدابير العملية للقضاء على التمييز ضد المرأة وإعادة النظر في جميع الممارسات التي تعوق إصلاح وضع اعتبار نوع الجنس في جميع جهودنا الإنمائية. وملاوي ترحب بمؤتمر استعراض برنامج عمل بكين في السنة المقبلة وتطلع إلى ذلك المؤتمر. ونحن نؤمن بأن المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام مسائل يمكن تحقيقها في القرن الحادي والعشرين.

وقبل عشر سنوات مضت تقريبا، اجتمع قادة العالم في نفس هذه القاعة لمؤتمر القمة العالمي بشأن الأطفال. وتعهدوا بالتزامات أساسية لبلوغ أهداف معينة بحلول عام ٢٠٠٠. ولكن التقرير المقدم عن حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٩ يشير إلى أن الأهداف التي رسمت لا تزال بعيدة عن التحقيق. ولا يزال الوفاء بالتزامات قمة ١٩٩٠ واحدا من التحديات التي نواجهها جميعنا في بداية القرن الحادي والعشرين.

إن استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود في معظم صراعات اليوم مبعث قلق كبير. ومن دواعي القلق الشديد أيضا استخدام الأطفال في العمل وفي البغاء. ونحن لا زلنا مقتنعين بأن الاستثمار في الطفولة يعني مستقبلا مأمونا لنا جميعا.

من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، على تعزيز وحدة الجنس البشري وتحسين رفاهية الجميع. ولكننا ندرك أن هناك الكثير مما يمكن وينبغي عمله.

وإذ يقترب هذا القرن من نهايته، فإن قيادة السيد غورياب بوصفه رئيسا للجمعية العامة، وبلده، ناميبيا، يمثلان منارة للأمل في المستقبل. وإن خصاله بوصفه دبلوماسيا ممتازا، ومقاتلا من أجل الحرية وبانيا لتوافق الآراء معلومة لدينا تماما. ووفدي يتمنى له أطيب التمنيات وهو يتولى تنفيذ مسؤولياته الجسام ويقود هذه المنظمة الموقرة في الألفية الجديدة.

وفي عالم اليوم المترابط، توجد تحديات كثيرة وفرص مضاعفة. ونحن بنفس الروح التي مكنتنا من تجاوز العقبات في الماضي، يمكن لنا معا أن نجعل القرن الحادي والعشرين قرن ازدهار للجميع. والعمل الأساسي، والأساس اللازم لكل هذا موجود. وإثبات الفضل حيث يجب إثباته، على الرغم من جوانب الضعف العديدة، فإن الجنس البشري لم تنقصه الأفكار مطلقا. وكان يمكن للخطوات التي اتخذت فيما يتعلق بوضع المعايير والابتكارات الفكرية أن تكون أكثر قيمة لو أن مزيدا من الجهد قد بذل نحو التنفيذ. والواقع أن القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يركز على تنفيذ وتجسيد الأفكار التي جعلت هذا القرن قرنا جديرا بالاهتمام.

وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الصالح والتنمية البشرية تبدو في نظر وفدي نقطة انطلاق مفيدة. وقد ظل البلد الذي أمثله يرزح لفترة طويلة تحت حكم ديكتاتوري. وعانى سكان ملاوي وعرفوا ماذا يعني الحرمان من الحرية. وهم يدركون جيدا الأثر الذي يحدثه الحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الحكم والتنمية. وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالنسبة لنا ليست مسائل اختيارية وإنما هي شروط أساسية لرفاهة الجنس البشري.

إن حقوق الإنسان شاملة ولا تتجزأ. وهي غير قابلة للتصرف. وعندما اتجه شعب ملاوي إلى صناديق الاقتراع في حزيران/يونيه من هذه السنة، في ثاني انتخابات ديمقراطية، فقد أكدنا رغبتنا في زيادة تعزيز عمليات التحول نحو الديمقراطية التي بدأناها

نهضة أفريقيا شعارا بل أصبحت إنجازا واقعيا للقرن الحادي والعشرين.

ولا زلنا نلتزم في ملاوي بتعزيز الحكم الصالح القائم على مبدأى المساءلة والشفافية. كما يولى الاهتمام لمعالجة الفساد وتعزيز إدارة القطاع العام، ولا سيما تعزيز المشاركة المحلية في عمليات صنع القرار. وسنواصل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الضرورية.

وعلى الرغم من مشروطيات التكيف الهيكلي غير المستساغة وتأثير خدمة الديون تواصل الحكومة إيلاء أولوية عليا لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والإمداد بالمياه والتنمية المجتمعية وبناء الهياكل الأساسية للطرق. ويستهدف برنامج التخفيف من وطأة الفقر وصندوق العمل الاجتماعي الملاوي تمكين السكان من الإسهام في التنمية على نحو أكثر إيجابية. وقد أدخلت الحكومة التعليم الابتدائي المجاني للجميع لكي تضمن للطفل الملاوي، الذي يمسك بين يديه بمستقبل البلد، فرصة متكافئة لكي ينمو ويصبح شخصا بالغاً منتجا ومسؤولاً.

وفي قطاعي الصحة والمياه، تنشئ الحكومة، عملاً بشعار "الأمة المتمتعة بالصحة، تتألف من أناس أصحاء"، مزيداً من المراكز الصحية في مراكز عديدة من ريف ملاوي؛ وشرع مؤخراً في مبادرة باكلي موليبي الصحية، التي تستهدف توصيل الخدمات الطبية إلى الشعب مباشرة. كما أننا نحزز تقدماً ملحوظاً في توفير المياه النظيفة المأمونة للمناطق الريفية كافة.

ولمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مواجهة تامة في البلد، شرعت الحكومة، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني، في حملات توعية معززة بدعاية قوية؛ وهي حملات نأمل أن تسهم في تغيير الأنماط السلوكية. ونحن نتوجه بالنداء طلباً لمزيد من الموارد؛ فمن المحتم حقا توفير مزيد من التمويل للأبحاث. ومن المهم في الوقت نفسه بالنسبة للمصابين فعلا جعل العقاقير المتاحة حاليا في متناول غالبية فقراؤنا.

وفي مجال الزراعة، التي تمثل عصب الحياة في ملاوي، تتمثل الأولوية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من

كما عقدت مؤتمرات أخرى عديدة - لا سيما خلال هذا العقد الأخير - بينها المؤتمرات المعقودة في باريس وفيينا وريو دي جانيرو واسطنبول والقاهرة وكوبنهاغن. وفي هذه المؤتمرات كافة كانت حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية موضوعا متكررا شاملا للقطاعات. وتؤيد ملاوي نتائج هذه المؤتمرات تأييدا تاما.

وقد حان الوقت لكي ننفذ التعهدات التي قطعناها على أنفسنا: وهي تعهدات بشأن توفير الحريات الشخصية للجميع، لا سيما المرأة والطفل؛ والتنمية الاجتماعية، وبصفة خاصة لأقل البلدان نموا؛ وحماية البيئة؛ وتوفير الغذاء والمأوى؛ والوظائف والدخل؛ والتعليم للجميع؛ والتأمين الصحي، بما فيها الحقوق الإنجابية، ويمثل كل ذلك لب الأمن البشري. والواقع أن هذه المؤتمرات قد أبرزت الروابط التي تجمع بين حماية حقوق الإنسان ومسألتي الحكم الصالح والتنمية. وفي معظم الأحيان يبدو أنهما تثيران اهتمامات متضاربة؛ إذ نطمح إلى نهج إنمائي قائم على الحقوق، وإن كانت الحقائق محزنة: إذ كيف يمكن لبلداننا، ولا سيما البلدان ذات الاقتصادات الهشة مثل اقتصاداتنا، أن تكفل سياسات عامة قوية هادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي، مثلا، في حين تؤدي جهودنا الرامية إلى دفع النمو الاقتصادي قدما إلى التشكيك في نفس أنشطتنا الهادفة إلى توفير حوافز للإنتاج والتوزيع على المستوى المحلي؟ وكيف نمجح أولية للإنفاق العام على خدمات اجتماعية أساسية مثل التعليم والصحة والمياه بينما تكون هذه الخدمات هي أول ما يقتطع سعيا إلى تلبية شروط التكيف الهيكلي ومطالب خدمة الديون؟

والتحدي الذي يواجهنا جميعا هو التقليل إلى أدنى حد من التضارب واستهداف التوازن المناسب لضمان خدمات مناسبة تلبى اشتراطات حقوق الإنسان. وتؤيد ملاوي البيان الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والقائل بوجوب إعادة صياغة الإدارة الوطنية والعالمية بحيث تكون التنمية البشرية والمساواة في صلبها. وهذا أمر يمكن تحقيقه بفضل جهودنا المتضافرة. ويرحب وفدي بصفة خاصة بالتطورات الإيجابية التي تحدث في قارتنا الحبيبة، أفريقيا، وبازدهار الديمقراطية، فإننا نشهد بإطراد جهودا هادفة إلى تسخير التقدم في ميدان التنمية البشرية: فلم تعد

النداء الذي وجهناه من هذه القاعة منذ سنوات مضت داعين إلى إسقاط الديون. فالنسبة القائمة حاليا بين الديون والناجح القومي الإجمالي، وهي ٨٩ في المائة فيما يختص ببلدي، تسبب عناء ومشقة هائلين من الناحية الاقتصادية، لا سيما للنساء والأطفال. والحالة لا تبشر بالخير في المستقبل، بل وتخلف آثارا معاكسة تمس سياسة الحكومة المتعلقة باستئصال شأفة الفقر؛ كما أن المكاسب التي حققناها سياسيا بالديمقراطية والحكم الصالح ستصبح بلا مغزى إذا لم تتحقق التنمية الاقتصادية.

وملاوي ليست وحدها في هذا المأزق. فهناك بلدان أخرى كثيرة تجد نفسها في ظروف مشابهة حيث يتفشى الفقر وتزداد الفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون.

وإحدى المسائل الكبرى التي من أجلها يتطلع الناس إلى الأمم المتحدة هو انشغالها بمسألة الهوية الوطنية. وبهذه الروح تكرر ملاوي الإعراب عن اعتقادها بأن مسألة اشتراك جمهورية الصين في تايوان في أنشطة الأمم المتحدة أمر يستحق النظر على أساس احترام مبدأ العالمية والمساواة بين الدول في السيادة فجمهورية الصين التي هي بلد ديمقراطي يسكنه أكثر من ٢١ مليون نسمة، هي أمر واقع لا يمكن تجاهله. ولا يمكن أن تختفي من الوجود بناء على رغبتنا. وتعتقد ملاوي أن إعادة ضم جمهورية الصين إلى الأمم المتحدة وإلى جميع وكالاتها المتخصصة سيكون عاملا هاما من عوامل السلام والاستقرار والتعاون الدولي.

ولا يمكن الحفاظ على أي تقدم في سبيل تحسين التنمية البشرية دون توافر السلام والاستقرار. وإننا إذ نحتفل بمرور مائة سنة على انعقاد مؤتمر السلام الأول في لاهاي، يود وفدي أن يكرر الإشارة إلى الأهمية التي يوليها لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، ترحب ملاوي أيضا باعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد وقعنا فعلا على ذلك النظام الأساسي، وتجري الخطوات اللازمة لضمان التصديق عليه دون تأخير. ونحن واثقون من أن التبكير في وضع نظام روما الأساسي موضع التنفيذ مع اقتراب القرن المقبل، سيقوي عزمنا على وضع حد لحالة الإفلات من العقاب.

الأغذية. وفي هذا الصدد، شرعنا في برامج للري تستهدف زيادة الإنتاج الزراعي القائم على الري من مياه الأمطار.

والأمثلة المعطاة من حياة ملاوي تعبر تماما عن الخطوات الهامة التي تتخذها أفريقيا، وهي علامات إيجابية تشير إلى التحديد. إلا أن أفريقيا بحاجة إلى العالم بقدر احتياج العالم إلى أفريقيا. وأفريقيا بحاجة إلى شراكة تقوم على التقاسم والمنفعة المتبادلة - أي شراكة حقيقية. ونحن ندرك أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الأفريقية تقع على عاتق البلدان الأفريقية ذاتها. إلا أنه من المهم أن تعطى للبلدان الأفريقية مساعدات معقولة تمكنها من الشروع في تنمية اقتصادية سليمة. وتمثل خطة عمل القاهرة التي اعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٥، خطة أساسية هامة للتنمية الأفريقية: إذ أنها تحدد مجالات الأولوية العريضة التي تقتضي اهتماما محددًا. وقد أبرزت مبادرات أخرى عديدة الحاجة إلى مساعدة أفريقيا على التنمية. وينبغي أن يكون التحدي، ونحن نقترّب من القرن الحادي والعشرين، هو الموازنة بين هذه المبادرات بهدف اعتماد تدابير عملية الوجهة لأجل التنفيذ العاجل.

ومهما كانت الأنشطة المضطلع بها، فقد بات من الواضح على نحو مطرد أن التحول المعقول في الاقتصادات الأفريقية، حتى بعد إدخال جميع الإصلاحات الداخلية والاقتصادية السوقية، لا يمكن أن يستمر دون تحسينات تكميلية في مجال التدفقات التجارية، وتحسينات في تدفقات الموارد المالية - سواء بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف عبء الديون أو شطب الديون أو بالاستثمار المباشر الأجنبي - ودعم التعاون الإقليمي. ولا بد من عمل هذا كله في بيئة مواتية مأمونة يمكن التنبؤ بتطوراتها. والواقع أنه في ظل الاقتصاد العالمي الراهن يؤثر ما يحدث في جزء من العالم على أجزائه الأخرى ويؤثر على التطورات الحاصلة فيها: وخير مثال على هذه الظاهرة هو الأزمة المالية الآسيوية وبيع الذهب في الآونة الأخيرة.

ولا بد أن نعمل الآن إذا أردنا أن نتجنب كارثة إنسانية في المستقبل القريب. ويود وفدي بوجه خاص أن يركز على حتمية الحاجة إلى معالجة المجتمع الدولي لمشكلة الديون. ورغم أننا قد تشجعنا بالردود الإيجابية التي وردت في الشهور الأخيرة، فإننا نجدد

وكما يذكرنا دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فإن "الحروب تبدأ في عقل الإنسان". والبشر هم وحدهم القادرون على التحكم في مصيرهم. وكما كان الحاضرون في مؤتمر لاهاي قبل مائة عام، فنحن قادرون على شجب العنف وحل جميع المنازعات بالطرق السلمية. ونود في هذا الصدد أن نرحب بإعلان مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية أن يكون عام ٢٠٠٠ عام سلام وأمن وتضامن في أفريقيا. ويلازمنا التفاؤل بأن الإسرائيليين والفلسطينيين وشعب الصحراء الغربية وتيمور الشرقية وإخوتنا وأخواتنا في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والصومال وكثيرين غيرهم ممن لا تزال حقوقهم وحرياتهم غير مكفولة سوف ينعمون أخيرا بالسلام. وبوسعنا معا أن نوfer الجو اللازم لتلبية جميع الاحتياجات الأساسية الأخرى التي لها تأثير على السلام والأمن.

ويرى وفدي أن الأمم المتحدة تظل منظمة متفردة قادرة على توطيد السلام وتعزيز التنمية البشرية المستدامة. وقد أصبحت أهمية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين أكثر جلاء في السنوات الأخيرة. ويود وفدي أن يشيد بالأمين العام، كوفي عنان على توفير القيادة والشعور المتجدد بالمهمة في هذه المنظمة. وقد جدد إصلاح المنظمة على مستوى المنظومة وإصلاح صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الآمال في عالم آمن. والتعاون الفعال من كل هيئات الأمم المتحدة، وتركيز كل منها على مجالات تخصصها، سبيل مضمون للوصول إلى أهدافنا وتحقيق تطلعاتنا.

والمهمة المتبقية هي جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للمسؤوليات التي تنتظرها - أي تحديات القرن الحادي والعشرين. فقد قضينا ست سنوات إلى الآن في الحديث عن إصلاح مجلس الأمن، ولكن دون إنجاز أي انطلاقة. فمن المحتم أن يكون مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية ومساءلة. وأصبح تمثيل البلدان النامية في فئة الأعضاء الدائمين ضروريا لكفالة استمرار شرعية واحترام قرارات المجلس. ويجب أن توفر للأمم المتحدة الموارد المناسبة للاضطلاع بأنشطتها النبيلة على وجه ملائم.

وبالمثل فإن الأمم المتحدة لا يمكن أن تبقى بمعزل عن متطلبات المجتمع المدني. ولا يزيد من قوة

وبقدر ما يقطع النظام الأساسي لروما شوطا بعيدا في تقديم مرتكبي الجرائم البشعة إلى القضاء، يتحتم علينا جميعا أن نزيل من على وجه الأرض كل أسلحة الدمار الشامل. ويتيح لنا المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في العام القادم فرصة لمواصلة مسيرتنا في مجال نزع السلاح النووي. وحرى بنا أن نذكر بكلمات ألبرت أينشتاين: "لا يمكن حفظ السلام بالقوة. ولا يمكن تحقيقه إلا بالتفاهم". والواقع أنه لا يمكن إدامة السلام بالتهديد باستعمال القوة. وما دام طيف حرب نووية يخيم على العالم فلن يعيش العالم في سلام. فنحن نحث جميع البلدان على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتصديق عليها، ونحث البلدان التي لديها أسلحة نووية على أن تدمر تلك الأسلحة كي نحقق نهائيا نزع السلاح العام والكامل ونقيم عالما خاليا من الأسلحة النووية.

ونناشد أيضا البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد أن تفعل ذلك. وننضم بالقدر نفسه إلى الجهود الرامية إلى التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة. فهذه المشكلة بلغت في منطقتنا حدا مخيفا، حيث أصبحت عمليات النهب والسرقة تزداد عنفا. فيلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لعلاج هذه المشكلة بحزم. وتؤيد ملاوي بصفة خاصة حظرا اختياريا على استيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلينا أيضا أن نبحث عن سبل وقف تدفقها. وينبغي أن تفرض هذه المنظمة على صانعي تلك الأسلحة وقف التصدير غير المشروع لتجارتهن القتالة إلى أفريقيا. فليوقفوا صنع هذه الأسلحة وتصديرها إلى أفريقيا. هذا هو الخط الأساسي. إذ لا معنى لدعوتنا إلى المؤتمرات بينما صناع الأسلحة الصغيرة يواصلون تصديرها تحت جنح الظلام إلى أفريقيا.

ويظل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين هو البشر. فكما اتضح من الأحداث في كوسوفو وسيراليون وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان والصومال ورواندا وغينيا - بيساو والشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية وأنحاء كثيرة من المعمورة، بما فيها أحدثها في تيمور الشرقية، فإن البشر يظلون مركز النشاط الرئيسي حيثما وجدت الصراعات المسلحة والتوترات والسعي إلى السلطة.



الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمم المتحدة، وتؤكد الحاجة إلى أن تزيد المنظمة من جهودها لدعم هذه المقومات الهامة.

ولقد أنشئت الأمم المتحدة بولاية للعمل الجماعي من أجل عالم أفضل، وأسهمت منذ إنشائها في التطورات الإيجابية في الساحة العالمية. بيد أن تحديات هامة لا تزال تواجهها. ويتبين من جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين أنه حتى وإن أحرز بعض التقدم فإننا سنواصل في هذه الدورة معالجة الكثير من المشاكل الشائكة التي شغلت المجتمع الدولي عبر العقود. وستعين في الوقت نفسه مواجهة التحديات الجديدة.

ولقد أثارت الأحداث الأخيرة في أوروبا وفي غيرها من أنحاء العالم والتي تميزت بالصراع الداخلي، أسئلة عما إذا كانت الدول التي تمزقها الصراعات الإثنية والدينية وغيرها، قادرة على بناء هويات وطنية تجمع هذا الشتات

وفي الوقت نفسه، فإنها تذكرنا بأنه ينبغي توخي بالغ الحذر في ممارسة استثناءات للمبدأ العام المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتعتقد جزر البهاما أن هذا المبدأ يظل ضمانا هامة للسلم والأمن الدوليين.

وتتقبل جزر البهاما حقيقة أن الصراعات الداخلية تولد حالات ينبغي فيها لمجلس الأمن أن يعمل وفقا للميثاق. بيد أننا نعتقد أنه كلما استجابت الأمم المتحدة للصراعات الداخلية والأخطار المحيطة بالاستقرار الإقليمي، فإنه لا بد أن تقوم بذلك بنفس الدرجة من الإلحاح وبكفاية الموارد وبصورة متسقة. وانطلاقا من هذه الاعتبارات تؤيد جزر البهاما جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام والاستقرار في المناطق التي ينشب فيها الصراع في جميع مناطق العالم.

وإن مبادرات الأمم المتحدة الأخيرة للسلام تبعث فينا الأمل بأن المشاكل الطويلة الأمد والتي بدت عسوية على الحل ربما يكون لها حلول. والواقع أن جزر البهاما تشعر بالتشجيع إزاء التطورات في الشرق الأوسط، وعلى وجه التخصيص التوقيع على مذكرة شرم الشيخ هذا الشهر. ونعتبر أن هذه التطورات تنطوي على إمكانية لإنهاء عقود من الصراع في هذه

الأمم المتحدة إلا زيادة التعاون بينها وبين المجتمع المدني بما فيه القطاع الخاص. فلا بد من الاعتراف بالدور الهام الذي أدته المنظمات غير الحكومية، بوجه خاص، في اعتماد النظام الأساسي في روما وفي اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد واكتشاف سبل تعزيز هذا الدور. ونحن نرى أن زيادة الصلات بين المنظمة والمجتمع المدني تكفل استمرار أهمية المنظمة في القرن الحادي والعشرين.

ومع استعداد المنظمة للجمعية الألفية في العام المقبل بقيادتكم قد يكون دور المجتمع المدني في تدعيم حقوق الإنسان وصلاح الحكم والتنمية البشرية موضوعا يحظى بالدراسة المتعمقة في سياق الموضوع الشامل للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

وأخيرا تود ملاوي أن تهنيء الأعضاء الثلاثة الجدد في الأمم المتحدة: جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا. ونرحب بها في أسرة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لوزيرة خارجية جزر البهاما معالي السيدة جانيت بوستويك.

السيدة بوستويك (جزر البهاما) (تكلمت بالإنكليزية): تشاطر جزر البهاما ثقة المجتمع الدولي فيكم، سيدي، بصفتكم مبعوث ناميبيا والقارة الأفريقية لرئاسة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، آخر دورة في القرن العشرين. فوفدي يهنئكم ويتعهد لكم بالدعم الكامل في قيادتكم لمناقشاتنا في هذا المنعطف الحاسم.

كما نعرب عن تهنئة وفدي للسيد ديديه أوبرتي الذي مثل منطقتنا، أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي، رئيسا للدورة الثالثة والخمسين.

ويشيد وفدي بالأمين العام للأمم المتحدة لقيادته هذه المنظمة البالغة التعقيد التي تعلق عليها آمال وتطلعات شعوب العالم والتي هي أفضل آفاقنا لعالم مستقر.

ويسرني في هذه المناسبة أن أرحب ترحيبا حارا بانضمام مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو، أحدث أعضاء الأمم المتحدة إلى مجتمع الأمم هذا. فهذه البلدان تمثل إضافة إلى العدد المتزايد من

وقد أتيحت الفرصة أمام جزر البهاما لمخاطبة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الممارسات الضريبية الضارة وذلك في آب/أغسطس من هذا العام في باريس. وأكدنا هناك على أن الأنظمة الصارمة والتشريعات ذات الصلة، التي تصاغ على وجه التحديد لمجابهة غسل الأموال وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية، تنظم المؤسسات المالية في جزر البهاما. وجزر البهاما ملتزمة بالعمل مع جميع الأطراف المعنية لمعالجة هذه المسائل وما يتصل بها.

وفي شهر أيار/ مايو من هذا العام، قُدم تقرير الى برلماننا يفيد بأن اقتصاد جزر البهاما كان يمر بفترة من الديناميكية. وفي ١٩٩٨، نما اقتصادنا بنسبة حوالي ٣ في المائة، وبلغ معدل البطالة نسبة ٧,٨ في المائة، وبلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية ٤٩١ مليون دولار. لكن في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ضرب إعصار فلويد جزر البهاما، وأحس بأثره الأرخبيل برمته. ولحقت أضرار جسيمة بالبيئة والبنى التحتية والممتلكات. ولم تحسب بعد الآثار الكاملة التي ترتبها جهود الإغاثة والانتعاش والتنمية على اقتصاد بلدنا.

وما حدث في جزر البهاما يؤكد على استمرار شجاعة برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمد في ١٩٩٤. ولا يسعنا إلا أن نؤكد، كما أكدت دول كثيرة في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين التي اختتمت مؤخرا على مدى الحاجة المستمرة الى تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وإنه لفي هذا السياق نحث على تجديد الالتزام من جانب الجميع بالبحث عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بالاعتراف بمنطقة البحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

وأعربت جزر البهاما ومعها الدول الشقيقة في الجماعة الكاريبية عن قلقها إزاء شحن النفايات النووية والخطيرة عبر البحر الكاريبي. ونقل هذه الشحنات لا يزال مستمرا. ونؤكد من جديد رغبتنا في أن نرى هذه الشحنات وقد توقفت، فهي تشكل أكبر خطر على الطابع الهش لبيئتنا البحرية واقتصاداتنا.

والعدد الكبير من الاستعراضات التي صدرت مؤخرا أو يتوقع أن تصدر في الشهر القادم لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والسكان والتنمية والتنمية الاجتماعية

المنطقة المضطربة. ولو كان للمصلحة الذاتية المستنيرة أن تسود في الصراعات الطويلة الأمد في أماكن أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، لأمكن حلها أيضا. وعندئذ يمكن أن يتحول الاهتمام العالمي الى التنمية وتحسين الوضع البشري، على النحو المتوخى في الميثاق.

وتزداد رواج العولمة وتحرير التجارة كوسيلة للنهوض بالتنمية المتسارعة وإتاحة الفرص لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. بيد أنه يجري الإعراب عن مشاعر قلق مؤداها أن قواعد منظمة التجارة العالمية وآلياتها لتسوية المنازعات تضع مصالح الأقوياء قبل مصالح الضعفاء. وحقيقة الأمر أن الفوائد التي يتوقع أن تسفر عنها التجارة الحرة لا تقدم أي عزاء للدول الكاريبية وللمزارعين الذين يعتمدون على الموز من أجل الحصول على القطع الأجنبي ورزقهم في حد ذاته. وحينما تزول المعاملة التفضيلية قبل أن يتسنى لبلدان منطقة الكاريبي أن تعيد هيكلة اقتصاداتها يؤدي ذلك الى مصاعب شديدة. ولهذا نرى أنه يجب على جميع الأطراف المعنية أن تبذل جهودا للاهتمام الى حل لمشكلة الموز.

ونحن نرى أن الجولة الجديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، المقرر أن تبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر، تتيح فرصة قيمة للبلدان النامية لإدراج شواغلها في النقاشات. وتنظر جزر البهاما حاليا في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب. وهي تعزم أن تتابع بصورة كاملة عملية التفاوض المتعددة الأطراف، وعرض شواغلها على الطاولة، وبخاصة في مجالي التجارة في الخدمات والمعاملة التفضيلية للاقتصادات الصغيرة.

والنمو في اقتصاد جزر البهاما يعزى جزئيا الى الخدمات التي تقدمها بوصفها مركزا ماليا خارج حدود الولاية الوطنية. وتشعر جزر البهاما بالقلق حيال الإجراءات المتخذة داخل المجتمع الدولي لكبح أو منع استعمال المراكز الخارجية عن نطاق الولاية الوطنية ووصفها على نحو سفيه بأنها ولايات ضريبية "ضارة". وعلاوة على ذلك، هناك ميل الى معاملة هذه الولايات القضائية الواقعة خارج الحدود الوطنية على أنها مجموعة متجانسة، وهي ليست كذلك بالتأكيد.

هايتي. وقد شاركت جزر البهاما في بعثة من الجماعة الكاريبية إلى هايتي في تموز/يوليه من هذه السنة؛ حيث استعرضت تلك البعثة مع الحكومة الهايتية تأهبها لإجراء الانتخابات. وبقيامنا بذلك، أعلننا عن دعمنا لعملية انتخابات حرة ونزيهة في هايتي. ونحن ندعم بالكامل جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجهود الجمعية العامة من أجل إعادة بناء هايتي ومن أجل تعزيز العملية الديمقراطية فيها ومواصلتها.

وفي السنة الماضية، في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، التي كرسنا لمشكلة المخدرات العالمية، اعتمد المجتمع الدولي برنامجا مفضلا وجديدا من التدابير لتعزيز فعالية أنشطة مراقبة المخدرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب على الدول الأعضاء الآن أن تنفذ البرنامج، لا سيما تحقيق الأهداف التي حددت في الوثائق الختامية للدورة الاستثنائية. وحتى يتسنى لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يضطلع بولايته، لا بد من تخصيص موارد كافية له.

ويمثل الاتجار بالمخدرات في جزر البهاما وغيرها تهديدا رئيسيا لتنميتنا الاجتماعية - الاقتصادية. ولا تزال نسبة كبيرة من الميزانية الوطنية تنفق على إنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات. وأود أن أشدد على أنه رغم أننا نقوم بذلك على حساب برامج وطنية بالغة الأهمية، فإن جزر البهاما لن تتوانى في جهودها للتغلب على التحديات الخطيرة التي يفرضها الاتجار بالمخدرات والعمليات الإجرامية ذات الصلة به. ونحن نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الاتجار بالأسلحة النارية غير المشروعة، وهو ما يبدو أنه يجري في تزامن مع تجارة المخدرات. إضافة إلى ذلك، مع تزايد الأسلحة النارية هناك زيادة في جرائم العنف التي ترتكب بتلك الأسلحة. ولا نزل نحث على بذل جهود أكبر للحد من تصنيع الأسلحة النارية والاتجار بها على نحو غير مشروع، بما في ذلك المصادقة على الاتفاقية الدولية ذات الصلة وتطبيقها.

إن الفشل في تحقيق نزع السلاح العام والكامل يعني استمرار وجود تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وسائر أسلحة الدمار الشامل يزيد من حدة هذه الحالة. إن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وجزر البهاما

والمرأة، تشهد على جهود الأمم المتحدة من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق. وتتوقع جزر البهاما بثقة أن عمليات الاستعراض هذه ستؤكد جميعها على ضرورة تحديد الإرادة السياسية والعمل السياسي لتحقيق الأهداف التي حددناها، على أرفع مستوى في بربادوس والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين.

واسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على جهودنا المستمرة للمحافظة على الزخم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وهو الموضوع الذي سيبحث في استعراض مؤتمر بيجين بعد خمس سنوات. ولا تزال المرأة في العالم أجمع تخترق الحواجز غير المنظورة. ففي جزر البهاما، على سبيل المثال، خطت المرأة خطوات كبيرة في البرلمان، والسلك القضائي، والخدمة العامة والمنظمات التجارية ومنظمات الخدمات. إلا أن جزر البهاما تدرك أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة تعترض مساواة المرأة. وإننا نشعر بالقلق على وجه الخصوص حيال الاتجار بالكائنات البشرية، وهم في أغلبيتهم من النساء والأطفال. وتعتزم جزر البهاما أن تواصل تقديم دعمها القوي، على الصعيدين القطري والدولي، للجهود الرامية إلى مساعدة المرأة على التمتع بحقوقها القانونية، وبلوغ السلطة الاقتصادية وبتجاوز الفقر. ولذا، نأمل أن يسفر استعراض مؤتمر بيجين عن وضع استراتيجيات لإشراك المجتمع الدولي بصورة أكبر لنصرة المرأة في العالم.

وتؤيد جزر البهاما زيادة توافق الآراء بشأن حقوق الإنسان الذي يركز على مبادئ وقيم تشمل الديمقراطية والحكم السليم وسيادة القانون. ونحن نؤمن أيضا بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي لها أن تفي بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

إن جمهورية هايتي ديمقراطية وليدة تواجه بشجاعة تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة. وهذا السيل من التحديات تسبب في تدفق مطرد من المهاجرين غير الشرعيين من هايتي إلى جزر البهاما. وبالإضافة إلى غيرهم من المهاجرين غير الشرعيين، خاصة من البلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي، يظل المهاجرون الهايتيون غير الشرعيين يمثلون عبئا على البنية الاقتصادية - الاجتماعية في جزر البهاما. وبالتالي نحن لدينا مصلحة أكيدة في تثبيت استقرار المؤسسات الديمقراطية والاقتصاد في

ولا يمكن أن تقوم الأمم المتحدة بما نطلبه منها ما لم تتوافر لها الموارد اللازمة. فالقيم التي نشترك فيها، وعزمنا على إيجاد الحلول لمشاكل العالم، ينبغي أن يمنحانا الإرادة السياسية لبنني على ما أنجزته الأمم المتحدة حتى الآن. وبالتالي، يجب أن يكفل للمنظمة التمويل على أساس يمكن الاعتماد عليه والتنبؤ به وفي حينه للاضطلاع بالمهام التي توكلها إليها الدول الأعضاء.

والطائفة الواسعة من المشاكل والمسائل التي ترد في جدول أعمال الأمم المتحدة لا يمكن أن تحل بدون الاستثمار في النهج المتعدد الأطراف والشراكات. ومن مسؤوليتنا أن نجعل من الأمم المتحدة منظمة عالية الفعالية وقادرة تماما على التصدي لما سيأتي به القرن الحادي والعشرون من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية. وتتعهد جزر البهاما بالتزامها الكامل بأن تقوم بدورها في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان مستقبل أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرترز لونغشمب، وزير خارجية هايتي.

السيد لونغشمب (هايتي) (تكلم بالفرنسية): ترى جمهورية هايتي أن من مصادر ارتياحها الحقيقي أن الدورة العادية الرابعة والخمسين للجمعية العامة يتراؤها السيد ثيو - بن غوريراب، وهو رجل نكن له قدرا كبيرا من التقدير. لقد حقق نتائج إيجابية، حين خدم باقتدار ومسؤولية بلده، ناميبيا، التي تعتبر بحق واحدة من أمثلة نجاح منظماتنا. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنتمنى له كل النجاح في المهمة الكبيرة والنبيلة التي يقوم بها.

ونشيد بالسيد ديدبير أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، الذي أدار بفاعلية كبيرة أعمال الدورة الثالثة والخمسين.

ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن أخلص تحياتنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي عرف، في وقت يواجه فيه عالما تحديات عديدة، كيف يستخدم ذكاهم والحكمة المستمدة من خبرته العظيمة لمساعدة مجتمع الأمم على التصدي للتغيرات للقرن الحادي والعشرين التي لا مندوحة منها.

طرف فيها، مثلت نجاحا رئيسيا في المبادرات التي اتخذت مؤخرا في مجال نزع السلاح. وتظهر الاتفاقية ما يمكن تحقيقه عندما تتوافر وحدة الهدف في ميدان نزع السلاح.

وفي البيئة العالمية المتغيرة باستمرار، يجب أن يظل إصلاح الأمم المتحدة يمثل أولوية لكفالة استمرار المنظمة في الاضطلاع بالدور الذي أنيط بها بموجب الميثاق. والمفاوضات بشأن الهدف المتعدد الجوانب لإصلاح مجلس الأمن تتقدم بوتيرة بطيئة على نحو محبط. ومن الواضح أن إصلاح المجلس يمثل ضرورة، وأن أحد الأهداف الرئيسية يجب أن يكون توسيع عضويته. وجزر البهاما تؤيد ذلك. ولكن، عند تحديد معايير توسيع عضوية المجلس، لا بد من النظر في آلية تمكن جميع الأعضاء التمتع في امتياز العمل في المجلس.

إن جزر البهاما ترحب بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر قمة ألفية عند بداية جمعية الألفية. ونشاط الرأي القائل بأن مؤتمر القمة لا ينبغي أن يكون احتفاليا فقط، وإنما أن يكون مضمونيا أيضا. وتود جزر البهاما أن تسهب قليلا فيما قد يتضمنه نهج مؤتمر القمة ذلك. فنحن لا نعتبر المؤتمر بمثابة محفل لإعادة سرد المثل العليا أو المبادرات العملية التي خرجت بها المؤتمرات الدولية الماضية. ويجب استخدام مؤتمر القمة كعامل حفاز من شأنه أن يبني، بوجه خاص، على ما خلصت إليه تلك المؤتمرات لإنتاج جدول أعمال دولي مجدد النشاط للقرن الحادي والعشرين. وينبغي لجدول الأعمال ذلك أن يراعي إنجازات منظومة الأمم المتحدة ككل في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن السلم والأمن، كما ينبغي له أن يكون واقعيا. ومن هذا المنظور الأخير، تظل جزر البهاما على موقفها ومفاده أن مسألة اللاجئين، على سبيل المثال، لا ينبغي الاستمرار في النظر فيها بمعزل عن مسألة الهجرة غير الشرعية الأوسع.

وفي إطار جدول الأعمال الذي يعاد تنشيطه، ستكون للأمم المتحدة علاقات شراكة محسنة مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وهذه الشراكات مع منظمات تشمل الكومنولث، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاربية، من شأنها أن تحسن تنسيق الحلول للمشاكل ذات الطابع العالمي.

الفنية من أجل إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية في امتثال دقيق للقانون الهايتي. وحكومة الجمهورية تريد تجنب أي انقطاع للجهود الرامية إلى إصلاح النظام القضائي إصلاحاً شاملاً وتعزيز الاحترام التام لحقوق الإنسان من جميع جوانبها.

إن الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة دون شك لحظة رمزية. وهي باعتبارها الدورة الأخيرة في هذا القرن، يجب أن تسفر عن رؤيه من شأنها أن تجعل منظمتنا أداة أساسية وكفؤة لمواجهة التحديات التي تنتظرنا في القرن الحادي والعشرين. ونحن نعرف أطر هذه الرؤية كما وضعت بعد مؤتمر استكهولم بشأن المناخ الإنساني ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن ومؤتمر الأرض في ريو. إن الصورة تحفل بالمبدأ السامي الذي تتمسك به شعوب العالم أجمع كما عبر عنه في ميثاقنا: أن تنقذ الأجيال المقبلة من ولايات الحرب، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان. وأن ندفع بالرفعي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وهكذا، فإن مهمتنا في هذه الدورة الرابعة والخمسين هي أن نضع - عن طريق مناقشاتنا وعمل مختلف اللجان - مفهوم وطرق تنفيذ هذه الرؤية.

وستكون الدورة الرابعة والخمسون أيضاً فرصة متاحة للأمم المتحدة للتفكير بشكل أكثر عمقا في مهمتها الخاصة بضمان السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الشأن، يسر جمهورية هايتي أن تلاحظ أن الوضع في تيمور الشرقية آخذ في التحسن في أعقاب الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي وتعاونه مع السلطات الاندونيسية. ونأمل أن يساعد وجود قوة السلام المتعددة الجنسيات على إخراج البلد من الفوضى التي لحقت بها. ونحن نحث الحكومة الاندونيسية وحلفاءها في تيمور الشرقية على أن يحترموا احتراماً تاماً القرار الذي أسفر عنه صندوق الاقتراع وعلى أن يتخذوا التدابير اللازمة لضمان انتقال تيمور الشرقية السلمي إلى الاستقلال والديمقراطية.

وجمهورية هايتي ترحب أيضاً بانتهاء حالة الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والاتفاق الذي وقع في لوساكا، تحت رعاية الرئيس فردريك شيلوبا، بين الأطراف المتحاربة في هذا الصراع دليل

وترحب أيضاً بارتياح كبير، بقبول عضوية مملكة تونغنا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو أعضاء كاملي العضوية في منظمنا. وهي ستعزز الطابع العالمي للمنظمة وتثري تنوع وجهات النظر.

إننا نتناول الكلمة هذه يوم أول تشرين الأول/أكتوبر، اليوم التالي للذكرى السنوية للانقلاب الدموي الذي وقع في عام ١٩٩١، وهو عمل حقيقي من أعمال اغتيال الديمقراطية وحلم شعب بأكمله. ولولا العمل المصمم من جانب الأمم المتحدة وأعضائها لكان من الممكن لهذا الحدث المحزن أن يكون أكثر ألماً لشعب هايتي اليوم. ولذلك نود أن نعرب عن امتناننا مرة أخرى للمجتمع الدولي الذي كفل استعادة النظام الدستوري الديمقراطي في هايتي.

ومنذ تلك الاستعادة للديمقراطية، عملت حكومة وشعب هايتي، بمساعدة المجتمع الدولي، وبشكل قوي على كفالة المناخ المواتي لازدهار الديمقراطية والتقدم الاقتصادي. وهذا الجهد لم يثمر بعد النتائج التي كنا نأملها لأن جمهورية هايتي، كان عليها طوال السنوات الخمس الماضية أن تواجه مشاكل ناجمة عن تعقد وضعها، ولكن عن طريق إرادة شعبنا وحكومته، سيصبح حلم الديمقراطية الهايتي حقيقة واقعة.

وفوق ذلك كله، لا تزال حكومة الجمهورية مقتنعة بالأهمية الحيوية لتجديد مؤسساتها، وعلى وجه الخصوص البرلمان، الذي انتهت مدد عضوية معظم أعضائه يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وبلوغاً لهذه الغاية، ستنظم انتخابات منصفة، شريفة ديمقراطية في الأشهر القليلة المقبلة. ورئيس الدولة، السيد رينيه ريفال أكد رسمياً وبشكل متكرر إصراره على تهيئة الظروف التي تمكن من تنظيم الانتخابات من قبل مجلس انتخابي مؤقت. وبطبيعة الحال، فإن رئيس الجمهورية، بصفته ضامناً لأداء المؤسسات، اعتبر أن أهم شيء هو تهيئة الظروف المادية الضرورية من أجل انتخابات منظمة تنظيماً جيداً، بدلاً من إجراء انتخابات متسارعة قد يشكك في نتائجها بسبب عيوب تنظيمية. وبالنسبة للرئيس ريفال، فإن إجراء الانتخابات يجب أن يؤدي إلى حل أزمتنا وليس إلى إدامتها أو حتى إلى خلق أزمة أخرى.

إن الحكومة، لكي تعمل على تعزيز منجزاتها، تأمل في التوصل إلى توافق آراء لمواصلة تقديم المساعدة

والولايات المتحدة. ونحن نود أن نؤكد من جديد لشعوب تلك البلدان أننا نشاركها آمها ونعرب لها عن تضامننا المخلص، فقد مرت بنا نحن أنفسنا، للأسف، كوارث مماثلة.

ونحن ننتهز هذه الفرصة لنكرر أن الحكومة الهايتية تتابع باهتمام تطور العلاقات بين البلدين الواقعين على مضيق تايوان. وحكومة بلدي تلاحظ بارتياح قيام الجانبين باتخاذ تدابير لإقامة مناخ من الثقة والاحترام والازدهار يعود بأقصى قدر من النفع على الشعوب التي تعيش هناك.

مع بزوع فجر الألفية الجديدة، لا يزال الكفاح من أجل القضاء على الفقر واحدا من أنبل مهام منظومة الأمم المتحدة، من أجل تهيئة ظروف معيشية أفضل للبشر الذين يعيشون على هذه الأرض كما يأمرنا به ميثاقنا.

وقد ردد الرئيس غورياب مؤخرا شعور الأغلبية العظمى من البلدان النامية عندما ذكر أن العولمة قد تفتح أبواب التنافس على مصراعيها بطريقة تقضي على بعض الدول. ولهذا، يقع على عاتق الأمم المتحدة وكل بلد الدراسة المتأنية لأساليب معالجة الآثار الضارة التي تتركها العولمة على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد، ولا سيما آثارها على البلدان النامية الصغيرة. ومن المؤكد أن للعولمة جانبا إيجابيا، إذ تقرب بين المجتمعات البشرية سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا. ولكن يجب ألا تستعمل ذريعة لفرض معايير قد تحيد التنوع الذي يشكل جوهر قوة البشرية.

وفي عشية الألفية الثالثة، فإن ما يوحدنا أكثر من أي وقت سبق، ويتخطى خلافاتنا ومصالحنا التي كثيرا ما تتنوع تنوعا كبيرا، أن نرسي الأسس التي تحقق الأمن للجميع، وتقضي على الفقر كمرحلة أولية لعملية عالمية لتحقيق التنمية المستدامة الحقيقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوزيف كوكو كوفيغوه، وزير خارجية توغو.

السيد كوفيغوه (توغو) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أضم صوتي الى من تكلموا قبلي لأعرب عن أحر

واضح على أن أفريقيا تمر بعملية توفير الوسائل لنفسها لتصبح سيدة مصيرها الدبلوماسي والجغرافي.

وجمهورية هايتي تدعو الهند وباكستان إلى القيام بكل شيء ممكن لإيجاد حل دائم لمشكلة كشمير وإنهاء سباقهما للتسلح النووي، الذي هو في الحقيقة عملية مخيفة تحول موارد مالية وقدرات عقلية هائلة إلى التدمير في الوقت الذي يمكن تسخيرها لخدمة البقاء والتنمية.

مرة أخرى، تؤكد الحكومة الهايتية مجددا إدانتها لجميع أشكال الأنشطة الإرهابية التي قد تسبب أضرارا مادية وتبشرية. ونحن نؤكد من جديد إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وبالبادئ العامة للقانون الدولي باعتبارها أساس القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول.

وفي وجه الصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، من دواعي الاطمئنان أن السيد فيديريكو مايور المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة طرح فكرة تعزيز ثقافة السلم في أنحاء العالم وهي فكرة حيوية لإقامة علاقات طيبة داخل الأمم وفيما بينها. وتعزيز ثقافة سلم حقيقية لا يمكن فصله عن إرساء الطابع الديمقراطي على النظام الدولي. واحد الجوانب الأساسية لإرساء الطابع الديمقراطي هذا يكمن في حل مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن. وقد حان الوقت لكي تتوصل هذه الجمعية إلى توافق آراء بشأن هذا الموضوع ذي الأهمية الحيوية لمستقبل منظمتنا.

هناك نقطة تتسم بنفس القدر من الأهمية بالنسبة لإنشاء ثقافة سلم حقيقية هي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في مجال الأمن الدولي. إن قرارات عديدة لم تنفذ بينما كان من شأن تنفيذها أن يكون حاسما، ليس في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب فحسب، وإنما أيضا في سياق العلاقات التي لا غنى عنها التي ينبغي إقامتها بين الدول، والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

طوال الشهرين الماضيين تابعت هايتي حكومة وشعبا بشعور من الحزن والعجز التدمير والخسائر المؤسفة في الأرواح التي ألحقتها الكوارث الطبيعية التي وقعت في تركيا، وتايوان، واليونان، وجزر البهاما

فإن البلدان النامية تعاني من الآثار السلبية للعولمة على اقتصاداتها التي أصبحت هشّة بالفعل من جراء أعباء الديون التي لا تحتمل، وانخفاض أسعار المواد الأولية والهبوط المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية.

وفيما يتعلق بمشكلة الدين الخارجي بصفة خاصة، لا يمكننا أن نبالغ في وصف كيفية عرقلة تراكم هذه الديون لجهود التنمية. وإدراك حجم هذه المشكلة وأثرها على التنمية يجعل معظم البلدان الصناعية ومؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة تسلم الآن بأنه لا يمكن على الإطلاق تسديد معظم ديون البلدان النامية. كما أنها تسلم بكل صراحة بأن عبء الدين هو العقبة الرئيسية في تنمية البلدان الفقيرة، وبأن الآليات التي أقيمت لحسم أزمة الدين لا تتمتع بالفعالية.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نرحب بالتزام مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨، الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي في كولونيا، بإلغاء نسبة من ديون أفقر بلدان العالم. ووقد بلادي يشجع المجتمع الدولي على مواصلة اتخاذ خطوات جريئة لحسم مشكلة الدين بأسلوب فعال ودائم. وقد تتضمن هذه الخطوات إلغاء جميع الديون الثنائية لأفقر البلدان، وتخفيض أعباء الديون تخفيضا كبيرا بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسطة والمنخفضة، وزيادة مرونة المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحيث تصبح منافعها متاحة على نطاق أعم. ومع ذلك، يجب أن نؤكد أن تنفيذ هذه التدابير لا ينبغي أن يضر بالمساعدة الإنمائية الرسمية، التي تستمر في التناقص، بكل أسف.

وفيما يتعلق بالتجارة، فمن المسلم به بصفة عامة أن التوسع في التجارة الدولية محرك حقيقي للنمو والتنمية. ونود أن نرى المجتمع الدولي يتخذ التدابير الواجبة لإدراج البلدان النامية ضمن نظام التجارة الدولية من خلال زيادة وصول صادراتها الى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وعن طريق دعم وتعزيز تنوع القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، وتحسين معدلات التبادل التجاري.

ويحدونا صادق الأمل في أن تأخذ المفاوضات المقبلة في منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتنمية والتجارة، وبين الاتحاد

تهاني للرئيس على انتخابه لقيادة هذه الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وينم هذا الاختيار عن التقدير العظيم الذي يكنه المجتمع الدولي لبلده، ناميبيا، فضلا عن كونه إشادة بماضيه بوصفه مناظلا من أجل الحرية وبخصاله كرجل دولة. وأؤكد دعم وفد بلادي الخالص له في اضطلاع بهامه.

وأود أيضا أن أتقدم بأخلص التهاني الى سلف الرئيس غوريراب، معالي السيد ديدبير أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، على المهارة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية.

وأود أن أعرب للأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، عن تقدير حكومة توغو العظيم للفراسة والدأب اللذين أظهرهما في سعيه لإيجاد حلول للمشاكل العديدة التي تواجهها المنظمة.

وأخيرا، أود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أعرب عن التهاني الحارة لمملكة تونغا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، على انضمامها الى هذه العائلة العظيمة، الأمم المتحدة.

لقد اجتمعنا مرة أخرى هذا العام لكي ننظر في الأعمال التي جرى تنفيذها سعيًا وراء تحقيق أهدافنا المشتركة، ولتنسيق وجهات نظرنا إزاء الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة التحديات الحالية. وبالنظر الى حالة العالم اليوم، علينا أن نسلم بأنه رغم التقدم الكبير الذي تحقق، فما زال العالم يتميز، بكل أسف، بعدم الاستقرار، والحروب المشتعلة، والتوترات، التي تعود في معظم الأحيان الى الفقر الواسع الانتشار، والى التوزيع غير المتكافئ للموارد، فضلا عن التطلعات المشروعة للشعوب الى قدر أكبر من الحرية، والعدالة والرفاه.

وحقا أنه في الوقت الذي تستعد فيه البشرية لبدء ألفية ثالثة، يقدم عالمنا صورة من أحلك الصور في تاريخه من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية. فجميع أنواع المشاكل المتعلقة بالتخلف، والفقر، وعدم المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المعوزة، وهي مشاكل طال شجبها في هذه الهيئة وغيرها، قد تفاقمتم في السنوات القليلة الماضية نتيجة لعولمة الاقتصاد. ورغم أن البلدان المتقدمة النمو تستفيد من هذه الظاهرة، وبخاصة في مجالي التجارة والاستثمار،

غرب أفريقيا والذي، للأسف، لم يكن مزودا بالوسائل الكافية، لم يسمح لنا بالتنفيذ الفعال لأحكام اتفاق أبوجا وبروتوكول لومي، ولا حتى ساعد في تهدئة التوترات كلية. وعلى الرغم من الانقطاع المفاجئ الذي حدث في عملية السلام في ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩، صدق مجلس الأمن على اقتراح الأمين العام بالإبقاء على مكتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو على أساس ولاية جديدة. ونأمل أن تواصل المنظمة والمجتمع الدولي تزويد شعب غينيا - بيساو بالمساعدة الضرورية التي أصبح في أمس الحاجة إليها. ورحب بالالتزامات التي قُطعت والتي ستكفل احترام نتائج انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ونتوقع أن يعود الهدوء والأمن إلى غينيا - بيساو.

وفي سيراليون، وبفضل مبادرة وعزيمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعم المجتمع الدولي، وقعت حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية، في عاصمتنا لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، اتفاق سلام سيسمح تنفيذه لشعب سيراليون، على ما نأمل، بالشروع بخطوات حاسمة في السير على طريق المصالحة الوطنية والاستقرار والتعمير. وهكذا نرى، وكما أشرت بالأمس أمام مجلس الأمن في سياق المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في أفريقيا، أن إعادة الأمور إلى نصابها ترتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ اتفاق لومي للسلام.

وهذا هو السبب في اغتباطي باقتراح الأمين العام الوارد في آخر تقرير له عن سيراليون، بإنشاء قوة للأمم المتحدة قوامها ٦٠٠٠ جندي في ذلك البلد، تماشيا مع هذا الاتفاق. وأنا مقتنع بأن مجلس الأمن الذي بدأ فعلا في بحث هذه المسألة، سيأذن في أقرب موعد ممكن بنشر تلك القوة التي، امتثالا لولايتها، سوف تساعد حكومة سيراليون على تنفيذ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج، الذي كان قد توقف.

ونود على وجه الخصوص أن نشكر حكومة المملكة المتحدة التي ترأس فريق الاتصال الدولي المعني بسيراليون؛ والمنظمات الدولية والوكالات الإنسانية، وجميع من ساهموا بشتى الأشكال في إعادة السلام في ذلك البلد. وأذكر هنا بروح التضامن النبيلة التي تجلت أثناء المفاوضات الخاصة باتفاق لومي للسلام، والتي مكنت ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة

الأوروبية وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، مصالح أضعف الشركاء في الحسابان.

في السنوات الأخيرة اضطلع بمبادرات عديدة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لمحاولة التصدي للتحديات التي تواجهها القارة الأفريقية. واستشهد في هذا الصدد بمبادرة الولايات المتحدة للشراكة من أجل النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية في أفريقيا، ومؤتمر طوكيو الدوليين المعنيين بالتنمية الأفريقية. ومع أننا نغتنب لهذه المبادرات، فلا يزال هناك ما يدعونا، باسم الكفاءة، إلى المطالبة بدرجة ما من التنسيق بين هذه المبادرات ومبادرات منظومة الأمم المتحدة.

والجهود المبذولة لتعزيز التنمية والقضاء على الفقر في أفريقيا لا يمكن فصلها عن كفاحنا اليومي لصون السلم والأمن. والحفاظ على مناخ من السلام والاستقرار وتوطيد هذا المناخ كان هذا العام مرة أخرى، بالنسبة لبلداننا، ضرورة حتمية رئيسية بسبب كثرة الأخطار الحقيقية المحدقة.

وبالتالي، فإن حكومة توغو التي تميل تقليديا إلى البحث عن السلام والاستقرار، لم تدخر جهدا للتوفيق بين وجهات النظر كلما نشب خلاف، اقتناعا منها بضرورة التأكيد على الحوار والتعاون في تسوية المنازعات، وأن أي صراع قد ينشأ في أي بلد في منطقة دون إقليمية يمثل مأساة للمنطقة دون الإقليمية برمتها، وربما لأفريقيا كلها.

واستلهاما بروح التضامن دون الإقليمية، وتحت قيادة رئيس جمهوريتنا، السيد غناسينغي إياداما، الرئيس الحالي لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اتخذنا إجراءات واضطلعنا بمبادرات ملائمة للاهتمام إلى حلول تفاوضية للأزمة في غينيا - بيساو، والصراع في سيراليو، والنزاع الحدودي بين غينيا وليبيريا.

وفي أعقاب الأزمة التي اندلعت في غينيا - بيساو في حزيران/يونيه، أدت جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية إلى التوقيع على وقف لإطلاق النار واتفاق سلام، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. إلا أن النشر اللاحق لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول



توغو عازمة على تطبيق قرارات أممنا المتحدة فيما يتعلق بالخطوات المتخذة ضد الأطراف المتحاربة في أنغولا.

وبالنسبة للنزاع الحدودي بين إثيوبيا وارتيريا، يأمل وفد بلادي مخلصاً أن يشرع بحق هذان البلدان الشقيقان في السير على الطريق المؤدي الى حل سلمي لنزاعهما.

من المريح ملاحظة أنه تم إحراز تقدم فيما يتعلق بالأزمة الناجمة من مسألة لوكربي بعد سنوات كثيرة من التأجيل الذي عوقب به شعب الجماهيرية العربية الليبية الشقيق. وتعتقد حكومة توغو بأن ليبيا، بقيامها بوضع المتهمين الاثنيين في تفجير لوكربي تحت تصرف الأمم المتحدة، أوفت بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وأنه يجب على مجلس الأمن أن يرفع فورا العقوبات المفروضة على ذلك البلد. وسوف يسهم هذا في إنهاء معاناة أشقائنا الليبيين التي دامت أطول مما ينبغي.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط نؤكد من جديد قناعتنا القوية بأنه لا يمكن تحقيق عهد من السلام الدائم والاستقرار والأمن إلا عن طريق مواصلة عملية السلام والإرادة السياسية المصممة بأكبر قدر، على جميع الجوانب وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ "الأرض مقابل السلام". وفي هذا السياق ترحب حكومة توغو بالتطورات في تلك المنطقة، عن طريق الخطوات التي اتخذها مؤخرا الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء ايهود باراك. ونحن نحث الأطراف المعنية على مواصلة العمل بلا كلل للعثور على طرق ووسائل تتيح الاستمرار المتناسق لعملية السلام.

ومما لا يمكن إنكاره أن أهم الأحداث التي ستميز هذا القرن الآفل هو نهاية الحرب الباردة، ومن بين أمور أخرى، أثمرت هذه النهائية في إبعاد شبح محرقة نووية؛ ونحن نأمل ذلك، على الأقل.

وأن توغو إذ تتمسك بشدة بمبدأ نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة، فإنها لا تزال قلقة إزاء نزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهذا هو السبب في أننا نناشد

المتحدة، والجماهيرية العربية الليبية، والأمين العام، ومنظمة الوحدة الأفريقية، الى جانب الممثلين الدائمين في الأمم المتحدة، والممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، من حشد جهودهم حول فريق الاتصال ذي الأعضاء السبعة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي ظل يعمل بلا كلل ليلا ونهارا من أجل إحراز النجاح في سيراليون. هذا ما يجعلنا نشعر بأن القرار المتخذ بالشروع بأسرع ما يمكن في برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج، مع إرسال ٠٠٠ ٦ من ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة، سيضع نهاية لهذه الحرب.

وبالنسبة لليبيريا، اجتمعت اللجنة المخصصة التابعة لوزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، في لومي، لبحث أسباب القلاقل في ذلك البلد الشقيق. ووفد بلادي يتوجه بنداء عاجل الى الأطراف المعنية بأن تحترم الأحكام ذات الصلة في معاهدة الجماعة الاقتصادية وبروتوكول عدم الاعتداء الموقع في لاغوس في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٨، لإتاحة العودة الفورية لمناخ من السلام والاستقرار والثقة في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، أسعدنا التوقيع مؤخرا في أبوجا في ١٦ أيلول/سبتمبر على مذكرة التفاهم بين رئيسي دولتي غينيا وليبيريا أثناء القمة المصغرة التي عقدتها الجماعة الاقتصادية في عاصمة نيجيريا. كما نناشد المجتمع الدولي أن يوفر الدعم اللازم للبلدان التي تحملت عبء اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية، وغينيا بالذات، حتى تتمكن من معالجة تلك المشكلة.

وفي أماكن أخرى، يشكل استمرار الصراعات المسلحة والعواقب الإنسانية التي تنجم عنها بكل أشكالها، مصدر قلق عميق لوفد بلادي. وفي هذا الصدد نرحب بالتوقيع، في لوساكا، في ١٢ تموز/يوليه، على اتفاق وقف إطلاق النار بين الأطراف الرئيسية في الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونناشد مجلس الأمن مناشدة حارة أن يبدي التزاما أقوى بمساعدة بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وفي أنغولا، نرجو أن تسمح الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لشعب ذلك البلد بتحقيق المصالحة، وأن تشجع على إعادة السلام والاستقرار الى ذلك البلد. وعلى أية حال، فإن

شيء أرجو أن أؤكدده. فني ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، وبناء على مبادرة الجنرال أيديما رئيس الجمهورية، نظم حوار داخلي جمع بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البلد عقب اجتماعات تمهيدية عُقدت في باريس ولومي بين آذار/ مارس وحزيران/يونيه ١٩٩٩.

وأُتيحت الفرصة لممثلي القيادة الرئاسية والمعارضة التوغولية للإعراب عن أنفسهم بحرية بشأن القضايا الرئيسية للحياة السياسية في بلدنا، تحت تحكيم من وسطاء دوليين. وفي هذا الصدد أود أن أجدد امتناننا الشديد إلى فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية على الدور الهام الذي لعبته أثناء تلك المفاوضات التي أدت إلى توقيع اتفاق إطاري في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩. ولتنفيذ الاتفاق أظهرت الحكومة استعدادها لتقديم جميع الامتيازات اللازمة الداخلة في الصالح الوطني، على أساس أن المصالحة الوطنية حيوية لاستمرار عملية إضفاء الديمقراطية وتوطيد حكم القانون في توغو، وفي أماكن أخرى.

ونحن على ثقة من أن المنطق والصالح الوطني سوف يسودان، بحيث لا تخيب آمال شعب توغو والمجتمع الدولي.

وتعتبر الحكومة توقيع الاتفاق خطوة هامة في مسيرتنا المصممة نحو بناء مجتمع ديمقراطي وتحقيق التنمية. وهكذا فإننا نناشد المجتمع الدولي بجدية أن يستأنف التعاون الفعال مع توغو بما يسمح لسكانها بالتمتع بثمار الديمقراطية. والفقر عدو للديمقراطية.

وإن تعقد المسائل والتحديات الكثيرة التي ينبغي معالجتها في فجر الألفية الثالثة تتطلب تعزيز التعاون، وتتطلب فوق كل شيء مزيداً من التضامن مع أفريقيا. ولا تستطيع أي أمة، وأي بلد مهما كانت قدراته أن يعالج وحده هذه التحديات. والتعاون بين شعوب الأمم المتحدة حيوي بالنسبة لنا.

وهكذا يجب علينا أن نعمل سوياً على تدعيم تضامننا داخل إطار منظمنا التي أثبتت، بعد نصف قرن من وجودها، أنها أداة لا بديل عنها في خدمة البشرية.

باستمرار الجهود لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية وما تنطوي عليه من تهديدات.

وينطبق نفس الشيء على انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع فيها في أفريقيا. ويرحب بلدي بمبادرات الأمم المتحدة للحد من هذه الظاهرة واحتوائها، ويأمل أن يمكن المؤتمر الدولي، الذي قررت الجمعية العامة في القرار ٧٧/٥٢ هاء المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ عقده في جنيف في سنة ٢٠٠١، من التوصل إلى حلول فعالة لهذه المشكلة.

وأود أيضاً أن أؤكد الدور الذي لعبه في هذا السياق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي نظم في لومي، في الفترة من ٢ إلى ٤ آب/أغسطس حلقة عمل عن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الخفيفة. ويسرني أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد إشادة عن جدارة بالأمين العام لمنظمتنا الذي زود المركز توا بمدير تتمثل مهمته الأساسية في إعادة إحياء الأنشطة وتعبئة الأموال اللازمة لتمويل نفقاته التشغيلية. وبسبب دور المركز الهام في تنفيذ برنامج التنسيق وتقديم المساعدة للأمن والتنمية، وكذلك في تدمير الأسلحة التي جمعت أثناء عملية السلام في ليبيريا، فإننا نشعر بوجود حاجة ملحة إلى تقديم الدعم لأعماله. وفي هذا الصدد، نشكر الحكومات الإيطالية والسويدية والنرويجية واليابانية على تبرعاتها السخية ونكرر نداءنا للمجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي والسوقي.

وأنتقل إلى أداء منظمتنا. وهنا أؤكد على الدور الأساسي لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. ويكرر وفدي دعمه لجميع إصلاحات تعزيز فعالية المجلس وتوفير التمثيل لأفريقيا في صورة عضو دائم، تمشياً مع إرادة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية.

إن بلدي طوال تاريخه الطويل لم ينحرف قط عن أغراض منظمتنا. وكثيراً ما عبّرنا عن إخلاصنا لمثل السلام والعدالة، ومبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ودلّنا على ذلك الإخلاص. وإن شعب توغو، بعد أن تجاوز الأزمات الاجتماعية والسياسية التي عرفناها في السنوات الأخيرة، يعمل بتصميم في عملية جديدة من التفاهم والتناسق الوطنيين، وهو

النامية من حيث عبء خدمة الدين وانخفاض أسعار السلع الأساسية والنمو الاقتصادي السلبي والبطالة والتكيف الهيكلي. وفي التسعينات، بدأ وكأن اللقطات السائدة هي "التنمية المستدامة" و "مراعاة البيئة" و "الحكم الصالح" و "العولمة" و "التخفيف من حدة الفقر". ويبدو أن هذه العبارات هي التراث الذي ورثناه من مجموعة من مؤتمرات القمة للأمم المتحدة المعقودة في التسعينات: وهي مؤتمر البيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، ومؤتمر حقوق الإنسان المعقود في عام ١٩٩٣، ومؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في عام ١٩٩٤، ومؤتمر السكان والتنمية المعقود في عام ١٩٩٤، ومؤتمر التنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥، والمؤتمر المعني بالمرأة المعقود في عام ١٩٩٦. وفي كل هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى تم التأكيد على الأهمية الأساسية للإنسان في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة.

وتؤمن غرينادا بأن مفهوم التنمية المستدامة إنما يقوم على المسؤولية المشتركة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي التسليم بطابعه العالمي لكي يكون هناك المزيد من تقاسم المعرفة، والأفكار والمعلومات والموارد. ومن ثم، فإن المنطقة التي أنتمي إليها وهي البحر الكاريبي، لتحت بشدة شركاءنا من الدول الأكثر تقدما على أن تتيح على جناح السرعة، مصادرا جديدة وإضافية للتمويل والنقل التكنولوجي لكي تتمكن من تنفيذ الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية. وباختصار ينبغي أن يستند مفهومنا القرية العالمية والعولمة على العطاء والاهتمام والمشاركة.

ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون احترام المجموعة الكاملة والمتنوعة من حقوق الإنسان - الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وفي الواقع لا معنى لحقوق الإنسان في بيئة يسودها الفقر والحرمان. فقد قالت وبحق، مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون، إنه ربما يكون أوسع نطاق لانتهاكات حقوق الإنسان هو أن خمس البشر يعيشون في فقر مدقع. وتكشف تقديرات البنك الدولي أن ٣٥ في المائة من سكان منطقة حوض البحر الكاريبي يعيشون تحت خط الفقر. وتشكل هذه الحالة تهديدا لوجود المجتمعات المدنية ذاتها هناك.

وإن توغو، التي تعلن مرة أخرى عن إيمانها بالأمم المتحدة، تشجعها على أن تتابع بلا هوادة في القرن المقبل تحقيق أغراض ميثاقها.

وأرجو أن تعززنا هذه الدورة في كفاحنا المشترك لتقوية السلام والعدالة والحرية والتقدم في العالم، وتعزز المزيد من التفاهم بين الأمم. وتوغو مستعدة للمساهمة في هذا الجهد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو وزير الدولة للشؤون الخارجية في غرينادا، معالي الأونورابل مارك اسحق.

السيد اسحق (غرينادا): يسعد وفدي أن يهنئ الرئيس على انتخابه. ومما يضاعف من التهاني القلبية الحارة لوفدي أنه يتمتع بمزايا وشرف قيادة الدورة الرابعة والخمسين بوصفه رئيسا للجمعية العامة، من القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين. ولن يلاحظ موضع فريد مماثل في التاريخ لمائة عام أخرى. ونحن على ثقة نظرا لقيادته البطولية السابقة لمنظمة جنوب غرب أفريقيا الشعبية، والآن بوصفه وزيرا لخارجية ناميبيا من أنه سوف يقود مداولاتنا ببصيرة ودينامية.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن امتنانه وتقديره للسيد ديدبير أوبرتي ممثل أوروغواي لإدارته بمهارة وفعالية أعمال الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والخمسين.

ويرحب وفدي في أسرة الأمم بجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا.

وفيما ينسدل ببطء الستار على القرن العشرين إيدانا باختتامه المحتتم، توجد حالة من التأمل والتوقع، وهذا وضع سليم فيما يقوم بالربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، فلا يمكننا تقدير الحاضر دون الإلمام بالماضي إذا ما كنا نأمل في كفاءة المستقبل. وفي الواقع، فمن الناحية التاريخية فإن الماضي ليس بماض أبدا لأن ما مضى ليس إلا مقدمة.

وإذا ما نظرنا إلى الوارء، فإن حقبة الثمانينات كانت تعتبر عقدا ضائعا فيما يتعلق ببعض البلدان

البحر الكاريبي فحسب بل على المجتمع الدولي في مجمله أيضا.

وفضلا عن ذلك، فإن الاعتراف بمنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة خاصة في إطار التنمية المستدامة، سيوفر السلطة اللازمة المستندة إلى ولاية قانونية لمراقبة مرور السفن التي تحمل نفايات سامة وخطرة ومواد كيميائية ومشعة في مياه البحر الكاريبي. إن وفدي ليحث على هذا الاعتراف الخاص بمنطقة البحر الكاريبي من أجل كل الأسباب التي ذكرتها.

ونحن نضع نصب أعيننا أننا لا نملك الأرض، بل أنها أمانة في عنقنا علينا ألا نسلمها للأجيال المتلاحقة. وإننا لنحذر من مغبة معاملة الأرض بازدراء كما نتذكر أننا جننا منها وسنعود إليها.

وبالنسبة لغرينادا، يشكل التزامها بمبادئ الأمم المتحدة أمرا بالغ الوضوح ومن ثم، فهي تحترم المثل العليا التي تستند إليها هذه المبادئ. ولذا، فإن غرينادا تعلق أهمية على الإنصاف والعدل في مجال إدارة الشؤون الدولية. وفي هذا السياق، تود حكومة غرينادا أن تطلب أن يعاد النظر في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (٢٤) لعام ١٩٧١، باعتبار ذلك ببساطة عدلا وإنصافا فيما يتعلق بشعب جمهورية الصين. فقد استخدم هذا البلد ذو الاتجاهات الإنسانية والديمقراطية موارده التي حصل عليها بشق الأنفس لكي يساعد البلدان النامية على أن تساعد نفسها من خلال توفير التدريب والخبرة الفنية ورأس المال للمشروعات الإنمائية وغيرها من المساعدة التقنية في عدة مجالات بالغة الأهمية. إن الجهود النبيلة التي تبذلها جمهورية الصين إنما تذكرنا بفيلسوف من أعظم الفلاسفة الصينيين، هو كونفوشيوس، وبأفكاره عن إعطاء رجل سمكة وتعليم رجل كيف يصيد السمك. إن غرينادا لتشيد بتضحيات جمهورية الصين في هذا الصدد.

وفي الواقع فقد صنعت جمهورية الصين معجزة بحيث أصبحت البلد الرابع عشر من حيث التجارة، كما أن احتياطها من النقد الأجنبي هو من أعلى الاحتياطيات في العالم.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل ببساطة طموحات هذا الشعب النشط والكريم وينبغي أن

وفضلا عن ذلك، فقد زاد من معاناة بعض الدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي الأحكام غير الإنسانية التي أصدرتها منظمة التجارة العالمية بشأن نظام الموز في الاتحاد الأوروبي. ومما يربكنا، موقف حليفنا التقليدي وبعض بلدان أمريكا اللاتينية الصديقة بشأن الصيغة المعدلة لنظام الموز. بيد أننا متفائلون رغم ذلك فيما يتعلق بإمكانية التوصل إلى حل وسط مرض قريبا. وإذا حدث ذلك، ستنجو اقتصاديات البلدان الصغيرة المنتجة للموز من صدمة انهيار صناعة الموز.

وإنني لأؤكد على أن هناك حاجة ملحة لتوحيد جهودنا داخل إطار مشترك لأغراض التخفيف من المشاكل المرتبطة بالفقر البالغ الأهمية لكي نعيد إلى بلادنا شكلا ما من الكرامة الإنسانية.

وبالنسبة للمراقب الذي ليست لديه معلومات داخلية عن عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فإن سلسلة الاجتماعات لأغراض استعراض ما استعرض بالفعل، وربما بعض الحالات التي تم فيها التنفيذ أصلا، تبدو معقدة مثل فيزياء الكم، وممارسات استخدام الكلمات الطنانة المتكررة والمركبة، حيث أن الإطار المفاهيمي والهيكلية للتنمية المستدامة إنما هو مسؤولية مشتركة، يأمل وفدي أن تدفعنا الدورة الاستثنائية التي انتهت أخيرا في مجال استعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى إقامة هذه الشراكة العالمية التي نرغب فيها جميعا. ونأمل بالمثل في أن ينظر بشكل إيجابي في المشروعات المقترحة التي قدمتها غرينادا وأن يوفر التمويل اللازم لتنفيذها.

إن البحر الكاريبي هو مجرى مائي فريد تقع عليه عدد من الدول والمناطق الاقتصادية المتداخلة المقصورة التي تتعرض للعوامل الطبيعية والكوارث التي يتسبب الإنسان في وقوعها. ولا شك أن البحر الكاريبي هو شريان الحياة بالنسبة لبلدان جماعة البحر الكاريبي التي يعيش نصف سكانها على الساحل حيث يتحقق ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي ويتوفر العمل لأكثر من ٢٥ في المائة من القوة العاملة في مجال السياحة وصناعة صيد الأسماك، وتحقيق الإدارة والتنمية المستدامتين في منطقة البحر الكاريبي سيعود بالفائدة لا على الشعوب في منطقة

تقرير المصير عالميا، وأشار هنا إلى الحالة في تيمور الشرقية، وأن تحسم بصورة ودية جيوب الصراع المتعددة في جميع أنحاء العالم وأن تراعي أية تغيرات متوقعة داخل الأمم المتحدة شواغل وطموحات أصغر الأمم.

تعتقد غرينادا أنه بتضافر جهود جميع الدول، والمشاركة الهادفة من جانب الأمم المتحدة يمكن أن تتحقق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحكم الصالح والتضامن والازدهار الاقتصادي لجميع الأعضاء في المنظمة.

أخيرا تود بلادي أن تعرب عن قلقها وتعاطفها إزاء ضحايا الزلزال في تركيا، وكذلك إزاء أصدقائنا في جمهورية الصين في تايوان، وهو بلد يساعدنا في تعزيز التنمية المستدامة.

ونحن متنبهون أيضا للحالة في تيمور الشرقية ونأمل في أن تتعمق جذور الاستقلال الذي صوتت لصالحه الغالبية بعد استعادة الأمن والنظام هناك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

يضمن الاحترام الكامل للحق الأساسي لـ ٢٢ مليونا من البشر من جمهورية الصين في تايوان من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة.

وبالمثل فإن غرينادا، باسم العدالة والإنسانية، تطالب برفع الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا ومن المؤكد أن الرأي العام العالمي يميل إلى هذا ولذلك يقدم الدعم الساحق لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا الموضوع سنة بعد أخرى. ومع ذلك من المؤسف أن نرى أن أعمال هذه القرارات لا يزال معلقًا. وفي الوقت الذي نوشك فيه على إغلاق فصل آخر من تاريخ البشرية، نناشد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ مرة أخرى زمام الريادة من إظهار صفاتها الإنسانية وأن تخفف من آلام ومعاناة الكوبيين العاديين. وأن تعلق بالتالي جميع الجزاءات دون شروط.

وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى قرن جديد ينبغي أن نحث على أن يكون هناك تعايش سلمي في الشرق الأوسط وبصفة خاصة بين إسرائيل والفلسطينيين.

ونأمل بالتأكيد ألا تتكرر الأحداث الماضية في البلقان، وخاصة في يوغوسلافيا، وأن يحترم مبدأ